رسالة فيما يتعلق بجملة
قام زيد

تحقيق

د/ أحمد بن عبدالله بن عبدالرحمن القشعمي

أستاذ النحو والصرف المساعد

قسم اللغة العربية – كلية التربية بالزلفي

جامعة المجمعة

في ١٤٤١/٩/١هـ

رسالة فيما يتعلق بجملة: قام زيد

أحمد بن عبدالله بن عبدالرحمن القشعمي
أستاذ مساعد، النحو والصرف، قسم اللغة العربية، كلية التربية بالزلفي، جامعة المجمعة، المملكة العربية السعودية.
البريد الإلكتروني: a.qashami@mu.edu.sa

ملخص البحث

جملة: (قامَ زيدٌ) مثال يتردد كثيرًا عند النحويين من بدايات الدراسات النحوية، لكن الجديد هنا أنْ توجه لهذه الجملة عدة دراسات في فنون مختلفة تجمعها هذه الجملة، لمؤلف مجهول ألفها بين سنتي ١٢٠٦هـ و١٢٨٥هـ ، شرح فيها ثلاثة أبيات كان قد نظمها فيما يتعلق بهذه الجملة قال فيها :

أَيَا سائلاً عن (قامَ زيدٌ) وما عليه منَ العلومِ صادَفْتَ مَنْهَلا
فوَضْعٌ وصَرْفٌ واشتقاقٌ ومَنْطِقٌ ونَحْوٌ ونِسْبَةٌ مَقُولَةٌ اجْعَلا
ونِسْبَتُها مَعَ الكَلامِ عُمُومُها على ذا جَرى التَّحْرِيرُ فاعْلَمْه واعمَلا

فجمع في هذه الرسالة علم الوضع والاشتقاق والمنطق والنسبة والحكمة إضافة إلى علمي النحو والصرف، درس فيها هذه الجملة دراسة تطبيقية مختصرة تدل على موسوعية المؤلف وتبحره في عدد من الفنون .

فأحببت إشهارها بين الدارسين لعل أحدهم أن يصل إلى ما لم أصل إليه في تحديد مؤلفها ، ولتكون منهجًا جديدًا في دراسة النصوص والأمثلة النحوية .

الكلمات المفتاحية:

(تحقيق – رسالة – قام زيد – النحو –الصرف – المنطق – الوضع – الاشتقاق – النسبة – الحكمة).

A Message Concerning the Sentence: “Zaid rose”

Ahmed bin Abdullah bin Abdul Rahman Al-Qash'ami
Assistant Professor of Grammar and Morphology Department of Arabic Language - College of Education, Zulfi
Email:a.qashami@mu.edu.sa

Abstract: The sentence: “Zaid rose” has been a recurrent example among grammarians since times immemorial. However, this sentence has recently resurged as a subject of scrutiny in various disciplines that study it in relation to three anonymous verses that were composed presumably between 1260-1285 A.H. These verses run as follows:

O' whoever is asking about "Zaid rose" and what science it consisted,
It's words position, inflection, derivation, logic and syntax
And on this, the liberation took place thee, know it and work with it.

In this research, I have gathered the science of word situation, derivation, logic, proportion, and speech, as well as the science of syntax and morphology, in which this sentence is studied as a brief applied study indicating the capability of the author in a various disciplines.

Thus, I would like to show it among the researchers that one of whom might reach its author and be a new approach in studying syntactical texts and examples.

Keywords:
Investigation ; Thesis ; Utterance ; Zaid rose

التعريف بالرسالة

١- عنوان الرسالة ومؤلفها:

عنوانها: (رسالة فيما يتعلق بجملة: قام زيد)، كتب هذا العنوان على صفحة الغلاف، بخط مختلف عن خط الناسخ داخل الرسالة، ويظهر لي أنه خط مفهرس المكتبة الأزهرية ؛ لقربه من خط التصنيف المدون على صفحة الغلاف، ولعله أخذه من قول المصنف في مقدمتها: (أن أضع نقوشًا على ثلاث أبيات كنت قد جمعت فيها ما يتعلق بجملة (قام زيد) على سبيل التقريب).

وهذا العنوان هو الذي اشتهرت به في فهارس المخطوطات، إضافة إلى أن محقق رسالة الشيخ أحمد زيني دحلان (رسالة متعلقة بـ جاء زيد) ذكر أنه لم ير من المؤلفات المشابهة لرسالة دحلان إلا رسالة واحدة مجهولة المؤلف عنوانها : ما يتعلق بجملة : قام زيد. وهو يقصد هذه الرسالة التي بين أيدينا.

وقد بحثت كثيرًا فيما بين يدي من المصادر والمراجع إضافة إلى وسائل البحث المتعددة على الشبكة العنكبوتية عن إشارة لهذه الرسالة سواء بهذا العنوان أو بأي عنوان محتمل، إلا أنني – مع الأسف – لم أقف على أي ذكر لها أعتمد عليه في تأكيد عنوانها.

كما أنني لم أقف على نسبة لها لا في الرسالة نفسها ، ولا فيما وقفت عليه من مصادر ومراجع، عدا ما ذكره بعض المفهرسين من نسبتها لأحمد زيني دحلان (ت١٣٠٤هـ)، وهو بعيد جدًا لما بين الدراستين من اختلاف في منهجهما ومحتواهما . لكن مما لا شك فيه أن مؤلفها ألفها في الفترة من ١٢٠٦هـ حيث وفاة أبي الغفران محمد بن علي الصبان، حيث نقل عنه ودعا له بأن يتغمده الله بالغفران ويسكنه أعالي الجنان[1]. وقبل سنة ١٢٨٥هـ حيث

(١) انظر ص ٢٥ من هذه الرسالة.

كان هذا تاريخ وقفها المدون على صفحة العنوان من قبل راتب باشا ومقره الرواق الجديد .

لكن ومع ذلك كله آثرت طباعتها وإخراجها لطلبة العلم ؛ لما تحويه من منهج جديد في دراسة النصوص والأمثلة النحوية يقوم على تناولها في عدد من الفنون كالوضع والصرف والاشتقاق والمنطق والنسبة والحكمة ، ولعلها إذا خرجت بين يدي الناس يقف أحد القراء على ما لم أقف عليه بالعثور على نسبة لها فيكتمل العقد ويزول الإشكال .

٢ـ وصف المخطوط :

اعتمدتُ في تحقيق هذه الرسالة على نسخة وحيدة لم أعثر على غيرها رغم البحث والتنقيب ، وهي أصل محفوظ في المكتبة الأزهرية تحت الرقم العام (٦٧٠٣٨) والرقم الخاص (٤٠٧٥) معارف عامة ، وهي تقع في عشر لوحات من ضمنها لوحة الغلاف ، في كل صفحة واحد وعشرون سطرًا، يحوي كل سطر منها تسع كلمات تقريبًا .

وقد جاءت هذه النسخة تامة خالية من الأسقاط والخروم ، كتبت بخط معتاد واضح ، بمداد أسود عدا أبيات المؤلف فقد كتبها بمداد أزرق .

كُتب على صفحة العنوان بخط مختلف مشابه لخط مُفَهرِس المكتبة الأزهرية: (رسالة فيما يتعلق بجملة قام زيد) . كما كُتب عليها أيضًا بخط مختلف عن هذا الخط ، ومختلف أيضًا عن خط الناسخ: (وقف من قبل راتب باشا، ومقره الرواق الجديد ... [1] في ١٧ جمادى ١٢٨٥) .

بُدئت هذه النسخة بالبسملة والحمدلة والصلاة على النبي ﷺ مما يدل على أنها بداية الرسالة دون سقط ، كما أنها ختمت بنهاية متصلة بالكلام السابق قال فيها: (هذا ما يسره المولى الكريم بمنه وجزيل فضله العميم، والصلاة والسلام

(١) كلمة لم أستطع قراءتها .

على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم). دون ذكر للناسخ أو تاريخ النسخ.

٣ـ منهج التحقيق :

لقد حرصت على خروج هذه الرسالة كما أراد مؤلفها على أكمل وجه وأتمه؛ لذا اتبعت في سبيل ذلك ما يلي:

١ـ نسخ المخطوط وفق قواعد الإملاء المتبعة، مع وضع علامات الترقيم اللازمة ، وضبط ما يحتاج إلى ضبط منه.

٢. وضعت خطًا مائلاً هكذا / إشارة إلى نهاية كل صفحة من المخطوط، مع ذكر رقم الصفحة عند نهاية السطر، وبما أن الورقة مشتركة بين صفحتين من المخطوط فقد رمزت لليمنى منهما بالرمز (أ)، ولليسرى بالرمز (ب).

٣. بما أنني اعتمدت على نسخة وحيدة ، فإني اضطررت في بعض المواضع إلى زيادة ما لا يتم النص إلا به، أو تصويب ما لا تستقيم الفكرة إلا بتصويبه، مع وضعه بين معكوفتين هكذا [ ] والإشارة إلى ذلك في الهامش مع بيان مصدر التعديل إن وجد.

٤ـ خلت الرسالة من نصوص القرآن والحديث والشعر وأقوال العرب ، لذا لست بحاجة إلى ذكر منهج تناولها في الرسالة .

٥. التعريف بالأعلام الواردة باختصار، مع ذكر أهم مراجع الترجمة .

٦. توثيق النقول، وعزوها لأصحابها، من كتبهم ما أمكن، وإلا من أقرب الكتب التي نقلته عنهم أو نسبته إليهم .

٧ـ توثيق المسائل الخلافية التي يشير إليها المصنف في كتب الخلاف المشهورة.

٨. التعليق على ما يحتاج إلى تعليق من توضيح غامض، أو إكمال ناقص، أو تفصيل مجمل أو تعريف مصطلح أو غير ذلك.

ورقة العنوان

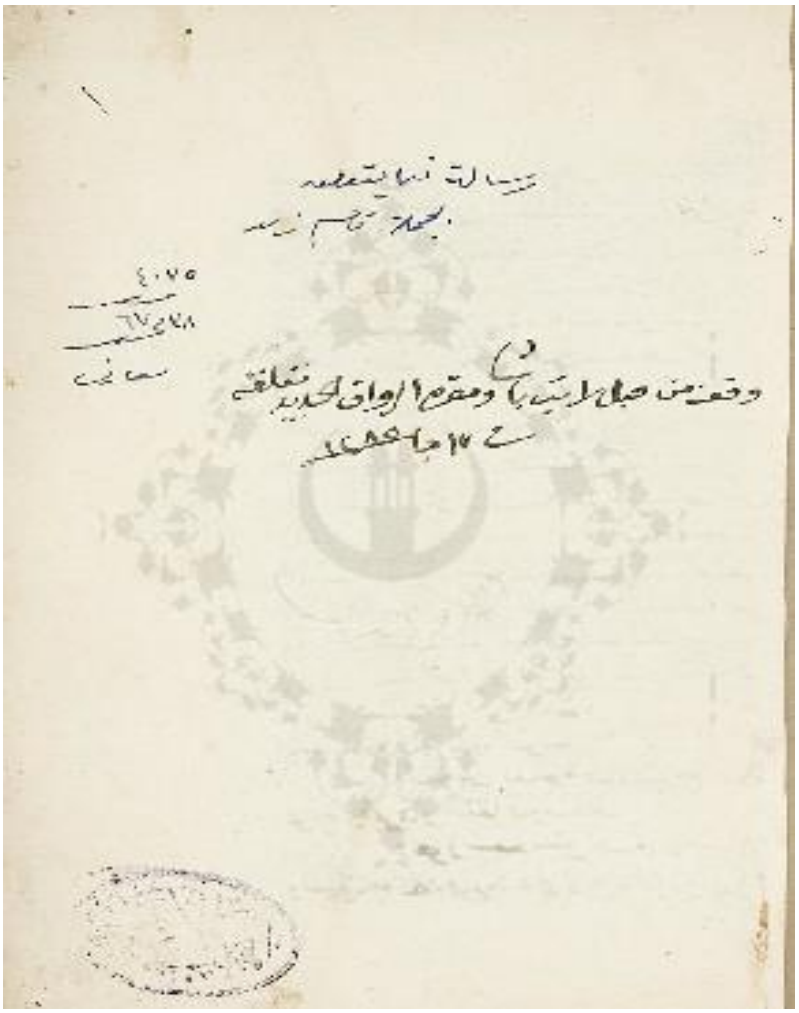

الورقة الأولى

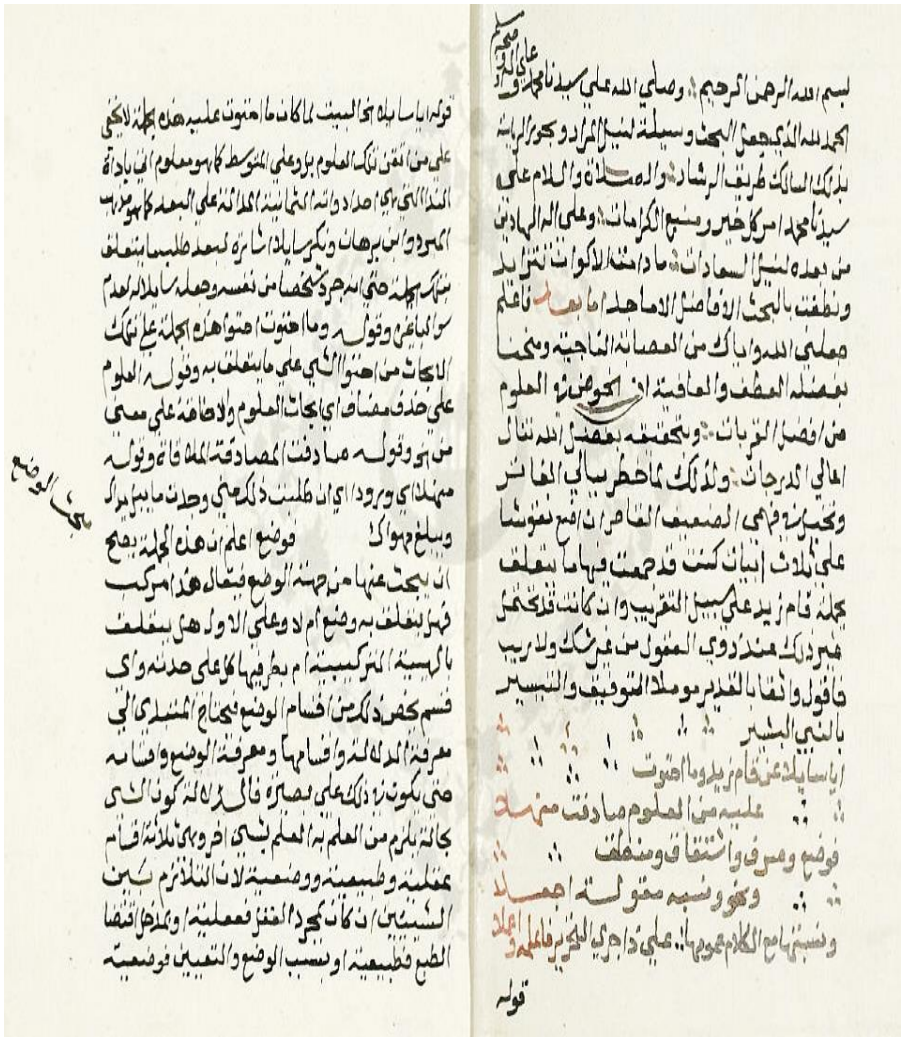

الورقة الأخيرة

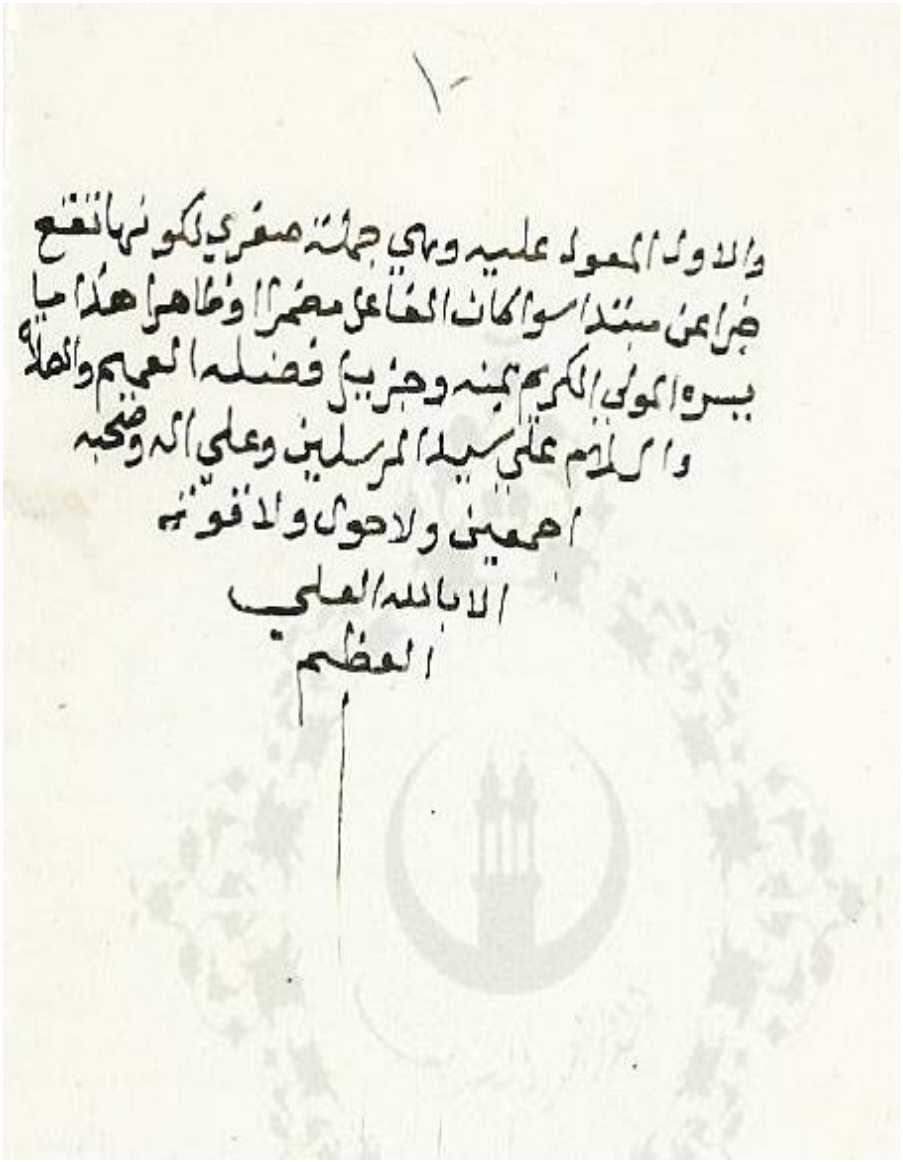

النص المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الحمد لله الذي جعلَ البحثَ وسيلةً لنيلِ المرادِ ، ويحوز الرئاسةَ بذلك السالكُ طريقَ الرشادِ ، والصلاةُ والسلامُ على سيدِنا محمدٍ ، آمِرِ كلِّ خيرٍ ، ومنبعِ الكراماتِ ، وعلى آله الهادين من بعدِه لنيلِ السعاداتِ ، ما دامت الأكوانُ تتزايدُ ، ونطقتْ بالبحثِ الأفاضلُ الأماجدُ . أما بعد :

فاعلمْ – جعلني اللهُ وإياك من العِصابةِ الناجيةِ ، ومنحنا بفضلِه اللُّطفَ والعافيةَ – أنَّ الخوضَ في العلومِ من أفضلِ القرباتِ ، وبتحقيقِه – بفضلِ اللهِ – تُنالُ أعالي الدرجاتِ .

ولذلك لما خطرَ ببالِيَ الفاترِ، وتخيَّلَ في فهمي الضعيفِ القاصرِ، أنْ أضعَ نقوشًا على ثلاثِ[1] أبياتٍ، كنتُ قد جمعتُ فيها ما يتعلقُ بجملةِ: (قامَ زيدٌ)، على سبيلِ التقريبِ ، وإنْ كانتْ قد تحتملُ غيرَ ذلكَ عندَ ذوي العقولِ، من غيرِ شكٍ ولا ريبٍ .

فأقولُ واثقًا بالقديرِ ، مؤملاً التوفيقَ والتيسيرَ بالنبيِّ البشيرِ :

أَيَا سائلاً عن (قامَ زيدٌ) وما ... عليه مِنَ العلومِ صادَفْتَ مَنْهَلا
فوَضْعٌ وصَرْفٌ واشتقاقٌ ... ونَحْوٌ ونِسْبَةٌ مَقُولَةٌ اجْعَلا
ونِسْبَتُها مَعَ الكَلامِ عُمُومُها ... على ذا جَرى التَّحْرِيرُ فاعْلَمْه واعمَلا/ ٢/أ

قولُه: (أَيَا سائلاً) في البيت، لما كانَ ما احتوتْ عليه هذه الجملةُ لا يخفى على من أتقنَ تلك العلومَ، بل وعلى المتوسطِ كما هو معلومٌ، أُتيَ بأداةِ النداءِ،

(١) كذا في الأصل، والأصوب (ثلاثة).

التي هيَ أحدُ أدواتِه الثمانيةِ، الدالةِ على البعدِ ، كما هو مذهبُ المبردِ [1] وابن برهانَ[2].

ونكَّرَ (سائلاً) إشارة لبعدِ طلبِ ما يتعلقُ بتلكَ الجملةِ، حتى إنه جَرَّدَ شخصًا من نفسِه، وجعلَه سائلاً له ؛ لعدمِ سؤالنا غيرَه.

وقولُه: (وما احْتَوَتْ) احتواءُ هذه الجملةِ على تلكَ الأبحاثِ من احتواءِ الشيءِ على ما يتعلقُ به .

وقولُه: (العُلُومِ) على حذفِ مضافٍ، أي: أبحاثِ العلومِ، والإضافةُ على معنى: من شيء .

وقولُه: (صَادَفْتَ) المصادفةُ: الملاقاةُ .

وقولُه: (مَنْهَلاً) أي: ورودًا ، أي: إنْ طلبتَ ذلكَ منِّي وجدتَ ما يبلُّ يداك، ويبلغُ مهواكَ.

---

(١) محمد بن يزيد بن عبدالأكبر الأزدي البصري، أبو العباس المبرد، إمام العربية ببغداد في زمانه، كان فصيحًا بليغًا مفوهًا، من مصنفاته : معاني القرآن، الكامل، المقتضب، المقصور والممدود، الاشتقاق، المذكر والمؤنث، شرح لامية العرب للشنفرى .توفي سنة خمس وثمانين ومائتين ببغداد . انظر ترجمته في : انباه الرواة ٢٤١/٣، وفيات الأعيان ١٢٩/٤، إشارة التعيين ٣٤٢، البلغة ٢١٦. وانظر رأيه في : المقتضب ٢٣٥/٤ .

(٢) عبدالواحد بن علي بن برهان أبو القاسم العكبري النحوي، له علم في النحو واللغة والأنساب وأيام العرب وأخبار المتقدمين، ومن مصنفاته : شرح اللمع في العربية، توفي سنة ست وخمسين وأربعمائة . انباه الرواة ٢١٣/٢، إشارة التعيين ١٩٩، البلغة ١٣٨. ولم أقف على رأيه في شرحه للمع، وانظر هذا الرأي منسوبًا له في : شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٥٦٥ ، شرح الأشموني ٢٤٧/٣، حاشية الصبان ١٣٤/٣ .

مبحث الوضع[١]:

(فَوَضْعٌ) اعلمْ أنَّ هذه الجملةَ يصحُّ أنْ يُبحثَ عنها منْ جهةِ الوضعِ ، فيقالُ: هذا مركبٌ ، فهلْ يتعلقُ به وضعٌ أم لا ؟ وعلى الأولِ ، هلْ يتعلقُ بالهيئةِ التركيبيةِ أمْ بطرفيها ، كلٌّ على حدته ؟ وأيُّ قسمٍ يخصُّ ذلكَ من أقسامِ الوضعِ، فيحتاجُ المبتدئُ إلى معرفةِ الدلالةِ وأقسامِها ، ومعرفةِ الوضعِ وأقسامِه، حتى يكونَ في ذلكَ على بصيرةٍ .

فالدلالةُ: كونُ الشيءِ بحالةٍ يلزمُ من العلمِ به العلمُ بشيءٍ آخرَ[٢]. وهي ثلاثةُ أقسامٍ: عقليةٌ وطبيعيةٌ، ووضعيةٌ [٣]؛ لأنَّ التلازمَ بين الشيئينِ إنْ كانَ لمجردِ العقلِ فعقليةٌ، أو بمدخلِ اقتضاءِ الطبعِ فطبيعيةٌ، أو بسببِ الوضعِ والتعيينِ فوضعيةٌ،/ وهي أقوى هذه الأقسامِ[٤]، كما هو ظاهرٌ لكلِّ مَنْ جعلَ ٢/ب
اللهُ نورَ البصيرةِ له دليلًا.

والوضعُ: جعلُ اللفظِ دليلاً على المعنى[٥]، أو نقولُ: هو علمٌ يُبحثُ فيه عن أحوالِ الوضعِ، من حيثُ العمومِ والخصوصِ، والشخصيةِ والنوعيةِ [٦].

---

(١) (مبحث الوضع) كتبت في الهامش الأيسر .

(٢) انظر : الأساس في المنطق ٥٦، التعريفات ١٠٨، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٧٨٧ .

(٣) انظر هذه الأقسام في: الأساس في المنطق ٥٦ .

(٤) جاء في الأساس: (والمناطقة لم يعتمدوا في أبحاثهم إلا على الدلالة اللفظية الوضعية، وذلك لأنها أعم فائدة من غيرها، ولأنها أسهل أيضًا، أما كونها أعم فائدة من غيرها فلأن اللفظ يدل على المحسوس والمعقول، ويمكن التفاهم به مع كل شخص يعلم وضعه، في أي وقت كان من ليل أو نهار، وبدون حاجة إلى ضوء أو بصر، وأما إنها أسهل فلأنها لا تحتاج إلى شيء آخر سوى العلم بالوضع، وكذلك فإن الدلالة اللفظية الوضعية يمكن ضبطها بخلاف الدلالة الطبيعية والعقلية؛ لأنهما غير منضبطتين؛ لاختلافهما باختلاف الطبائع والعقول والأفهام). الأساس في المنطق ٥٨.

(٥) انظر: التعريفات ٢٤٧ . كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١٧٩٥ .

(٦) انظر: أبجد العلوم ٥٥٢ .

وهوَ قسمانِ: شخصيٌ ، ونوعيٌ. لأنَّ الموضوعَ إن أخذَ مُعَيَّنًا مُشَخَّصًا فالوضعُ شخصيٌّ، مثلُ أنْ يقولَ الواضعُ: عنيتُ هذا اللفظَ للدلالةِ على معنى كذا أو ما بمعناه. وإنْ أخذَ الموضوعُ عامًّا كليًّا، مثلُ أنْ يقولَ الواضعُ عندَ الوضعِ: كلُّ لفظٍ يكونُ على هيئةِ كذا عيَّنتُه ليدلَّ على معنى كذا، وما يؤدي مؤداه، فالوضعُ نوعيٌّ .

وكلُّ واحدٍ منهما ثلاثةُ أقسامٍ بالاستقراءِ :

أحدُها: [1] أنْ يكونَ الوَضْعُ [عامًا][2] ، والموضوعُ له خاصًّا ؛ لأنَّ الواضعَ يجبُ عليه أنْ يلاحظَ الموضوعَ والموضوعَ له عند الوضعِ والتعيينِ ، فإذا لاحظَ الموضوعَ مُشَخَّصًا فلا يخلوا :

إمَّا أنْ يلاحظَ الموضوعَ له مُشخَّصًا من حيثُ هو مُشخَّصٌ، مثلُ وضعِ الأعلامِ ، فيكونُ الوضعُ شَخْصِيًّا خاصًّا معَ خصوصِ الموضوعِ له .

وإما أنْ يلاحظَ الموضوعَ له مُشخَّصًا بوجهٍ عامٍ يشاركُه أشخاصٌ أُخَرُ، مثلُ / ٣ / أ وضعِ اسمِ الإشارةِ، وغيرِه من المبهماتِ، فيكونُ الوضعُ شخصيًّا عامًّا معَ خصوصِ الموضوعِ له .

وإما أنْ يلاحظَ الموضوعَ له عامًّا من حيثُ هو عامٌّ، فيكونُ الوضعُ عامًّا مع عمومِ الموضوعِ له .

وأمَّا الوضعُ العامُّ الموضوعُ له خاصٌّ فممتنعٌ ؛ لما بُينَ في محلِّه [3].

وهذه الأقسامُ حاصلةٌ للوضعِ النوعيِّ أيضًا، فاعلمْ ذلكَ .

---

(١) لم يذكر المصنف إلا نوعًا واحدًا. وقد أوردها الصبان في الرسالة البيانية كاملة فقال: (أحدها: أن يكون الموضوع له والوضع كلاهما عامين. والثاني: أن يكونا خاصين. والثالث: أن يكون الوضع عامًا والموضوع له خاصًا؛ لأن ...) الرسالة البيانية ٧١.

(٢) زيادة من الرسالة البيانية ؛ لتتوافق مع التقسيم المشهور، كما في الحاشية السابقة.

(٣) الرسالة البيانية ٧١ – ٧٢، وقد نص على أنه نقله عن العصام في تعريب الرسالة الفارسية .

ولا منافاةَ بينَ عمومِ الوضعِ وخصوصِ الموضوعِ له، كما يُتوهمُ في بادئ الرأيِ؛ لأنَّ الوضعَ النوعيَّ بمنزلةِ وضعِ الألفاظِ المترادفةِ الملحوظةِ بعنوانٍ كليٍّ ، بوضعٍ واحدٍ لمعنى واحدٍ، إذْ الواضعُ إذا قالَ: كلُّ ما يصلحُ أنْ يركبَّ من الماهيةِ فعلٌ متحركُ الوسطِ، مبنيُّ الآخرِ، للدلالةِ على هذه الصفةِ الماضيةِ، يكونُ كلُّ مركبٍ من تلك الحروفِ الثلاثةِ المذكورةِ علمًا لجنسِ تلكَ الصفةِ . على ما حققَه بعض المحققين عندَ تحقيقِ هذا القسمِ [١] .

وأما القسمانِ الأخيرانِ فثبوتها للوضعِ النوعيّ ظاهرٌ إلخ ... [٢] .

والذي في شرحِ الرسالةِ العضديةِ هيَ الأقسامُ الثلاثةُ الأولُ فقط [٣] .

ثمَّ إنَّ لكلِّ مركبٍ ثلاثةَ أوضاعٍ، بثلاثِ[٤] اعتباراتٍ:

أحدُها : وضعٌ نوعيٌ باعتبارِ الهيئةِ الاجتماعيةِ الحاصلةِ للمركبِ من تركيبِ كلماتِه وترتيبِها ، فبهذا الوضعِ يدلُ المركبُ على الإخبارِ والإنشاءِ وغيرِهما من الفوائدِ التركيبيةِ .

وثانيهما: وضعٌ شخصيٌّ باعتبارِ كلِّ مفردٍ مفردٌ ، وبهذا الوضعِ يدلُ كلُّ مفردٍ على معناه الموضوعِ له، فنسبةُ هذه الدلالةِ للمركبِ/ من قبيلِ المجازِ . ٣ / ب

وثالثُها : وضعٌ شخصيٌ أيضًا باعتبارِ مجموعِ الكلماتِ ، من حيثُ هو مجموعٌ، مع قطعِ النظرِ عن المفرداتِ والهيئةِ الاجتماعيةِ الحاصلةِ من اجتماعِ حروفِه وتركيبِها وحركاتِها وسكناتِها[٥] .

كالفعلِ مثلاً ، فإنَّ فيه وضعين باعتبارين:

أحدُهما: أنَّه موضوعٌ باعتبارِ مجموعِ جواهرِ حروفِه، مع قطعِ النظرِ عن هيئةِ اجتماعِها، وضعًا شخصيًا للدلالةِ على الحدثِ .

---

(١) الرسالة البيانية ٧٣ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) شرح الرسالة العضدية ٥٩ .

(٤) هكذا في الأصل، والأصوب (بثلاثة) .

(٥) انظر الرسالة البيانية ١٩٣ .

وثانيهما : أنَّه موضوعٌ باعتبارِ الهيئةِ الحاصلةِ من اجتماعِ الحروفِ وترتيبِها وضعًا نوعيًا للدلالةِ على النسبةِ والزمانِ ، كما أنَّ المركبَ موضوعٌ باعتبارِ الهيئةِ الاجتماعيةِ ؛ للدلالةِ على الإخبارِ والإنشاءِ وغيرِهما .

ثمَّ إنَّ معناه مركبٌ من ثلاثةِ أجزاءِ :

الأولُ: الحدثُ، الذي هو موضوعٌ له بمادتِه .

والثاني: الزمانُ.

والثالثُ: النسبةُ، وهو موضوعٌ لهما باعتبارِ هيئتِه وصفتِه ، فهو وإنْ كانَ مستقلاً باعتبارِ الجزئين الأولين –أعني الحدثَ والزمانَ – لكنَّه غيرُ مستقلٍّ باعتبارِ الثالثِ ، وهو النسبةُ ، والمركبُ من المستقلِّ وغيرِه غيرُ مستقلٍّ ؛ لأنَّ النسبةَ جعلَها الواضعُ مرآةً لملاحظةِ المنسوبِ والمنسوبِ إليه، وآلةً لتعرُّفِ حالِهما ، وكلُّ شيءٍ يكونُ كذلكَ فهو غيرُ مستقلٍّ بالمفهوميةِ ، يعني: لا يتمُّ فهمُه بدونِ ذكرِ الطرفين[1] .

فإذا تقررَ هذا فقلْ: يتعلقُ بهما الوضعُ، ويتعلق/ بهيئتِها التركيبيةِ، وبطرفيها، كلٌ على حدتِه، ويدخلُها الوضعُ النوعيُ والشخصيُ . ٤ / أ

وبيان ذلك: أنَّ هذه الجملةِ اشتملتْ على فعلٍ وفاعلٍ، ولا شكَّ أنَّه كلامٌ مفيدٌ، والكلامُ اختلفَ في دلالتِه، هل وضعيةٌ أم عقليةٌ، والمختارُ الأولُ، وعليه فالمختارُ أنَّه موضوعٌ بالوضعِ النوعيّ، وقيلَ: بالشخصيّ .

فالأولُ: أنْ يضعَ الواضعُ قانونًا كُلِّيًا يَعرفُ به ألفاظًا قياسيةً . كالفعلِ مع فاعلِه، لكلِّ مَنْ صَدَرَ منه الفعلُ. والمبتدأ مع خبرِه ، لكلِّ من ثبتنا له مدلولَ الخبرِ، إلى غيرِ ذلك.

والثاني: كأنْ يضعَ ألفاظًا معيَّنةً لمعانٍ مخصوصةٍ . كالقُرءِ للحيضِ أو الطُّهرِ. والأعلامُ الشخصيةُ من هذا القبيلِ ، فوضعُ الفعلِ والهيئةُ التركيبيةُ من القسمِ الأولِ، ووضعُ الفاعلِ من القسمِ الثاني. وانظر تحرير ذلك في محلِّه .

---

(١) انظر: الرسالة البيانية ١٤٩

مبحثُ الصرفِ [١] :

(وصرف): اعلمْ أنَّ هذه الجملةَ تقبلُ البحثَ من جهةِ الصرفِ ، فنقولُ: هذه جملةٌ مركبةٌ من فعلٍ وفاعلٍ، وكلٌ منهما يدخلُه التصريفُ ، إنْ لم يشبِه الاسمُ الحرفَ، إلا أنه في الفعلِ أصلٌ ، وفي الاسمِ فرعٌ [٢] .

وحدُّه: تحويلُ الكلمةِ من بنيتها إلى غيرِها ؛ لغرضٍ لفظيٍ ومعنويٍ[٣]. أو تقولُ: هو علمٌ يتعلقُ ببنيةِ الكلمةِ، وما لحروفِها من صحةٍ وإعلالٍ وغيرِ ذلك[٤].

وينحصرُ في قسمين :

أحدُهما محصورٌ في : الزيادةِ والحذفِ والإبدالِ والقلبِ والنقلِ والادغامِ، وهو ما في آخرِ الألفيةِ .

والثاني: كالتصغيرِ والتكسيرِ واسمِ الفاعلِ / والمفعولِ إلخ ... ما بين في محلِّه[٥] . ٤ / ب

إذ علمتَ ذلكَ فقلْ: هذا الفعلُ من أيِّ الأفعالِ الاصطلاحيةِ ، وعلى أنَّه أحدُها بعينِه ، فهل ثلاثيٌ أو رباعيٌ ، وعلى كلٍّ هل هو مجردٌ أو مزيدٌ فيه، وعلى أنَّه ثلاثيٌ : هل هو من بابِ (فَعَل) أو (فَعُل) أو (فَعِل)، وعلى كلٍّ فهل

---

(١) (مبحث الصرف) كتبت في الهامش يسار الورقة .

(٢) قال الأشموني : (التصريف وإن كان يدخل الأسماء والأفعال إلا أنه للأفعال بطريق الأصالة ؛ لكثرة تغيرها ؛ ولظهور الاشتقاق فيها) . شرح الأشموني ٤٠٥/٤ .

(٣) انظر : شرح الأشموني ٤٠٤/٤، حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٣٦/٤، شذا العرف ١٩ .

(٤) انظر : شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٧/١، شذا العرف ١٩ .

(٥) هكذا ورد بإحالاته في شرح الأشموني ٤٠٤/٤. وانظر هذا التقسيم في: نزهة الطرف في علم الصرف ٣٩/١، الممتع في التصريف ٣١/١، المبدع في التصريف ٤٩.
وانظر هذا التقسيم في : نزهة الطرف في علم الصرف ٣٩/١، الممتع في التصريف ٣١/١، المبدع في التصريف ٤٩ .

صحيحٌ أو معتلٌّ ؟ ومن أيِّ أقسامِه ؟ فهلْ أجوفٌ أو لفيفٌ ؟ ومن أيِّ قسمي اللفيفِ[1]؟ وهلْ هو منقوصٌ ، أو مثالٌ ، أو مهموزٌ ؟ ومنْ أيِّ أقسامِ المهموزِ؟ فهلْ مهموزُ الفاءِ؟ إلخ ...، ومن أيِّ أقسامِه الخمسةِ؟ أو العينِ، ومن أيِّ أقسامِه الثلاثةِ ؟ إلخ ... ما يتعلقُ بذلكَ [2] .

وكذا تقولُ في الفاعلِ: هلْ[3] هو جامدٌ، أو مشتقٌ ؟ وهلْ هو ثلاثيٌّ، أو رباعيٌّ ، أو خماسيٌّ؟ وعلى كلٍّ، هلْ هو مجردٌ؟ أو مزيدٌ؟ وعلى كل، فهلْ منْ مزيدِ الثلاثيِّ؟ أو الرباعيِّ؟ أو الخماسيِّ؟ وعلى أنَّه ثلاثيٌّ، فمن أيِّ أقسامِه؟ فهلْ من أبنيتِه العشرةِ المستعملةِ [4]؟

---

(١) اللفيف قسمان : أحدهما : اللفيف المقرون: وهو ما اعتل عينه ولامه، كقوي. والآخر : اللفيف المفروق: وهو ما اعتل فاؤه ولامه، كوقى.

(٢) المهموز: ما حلت بفائه أو عينه أو لامه همزة.

المهموز الفاء، يقال له : القطع، والمهموز العين، يقال له: النبر، والمهموز اللام، يقال له: الهمز.

فالمهموز الفاء يجيء من خمسة أبواب، نحو: أَخَذَ يأخُذُ، وأَدَبَ يأدُبُ، وأبَى يأبَى، وأرِجَ يأْرَجُ، وأسُلَ يَأسُلَ.

والمهموز العين يجيء من ثلاثة أبواب، نحو: نَأى يَنْأى، وَيئِسَ يَيْئِسُ، ولَؤُمَ يَلْؤُمُ.

والمهموز اللام يجيء من أربعة أبواب، نحو: هَنَأ يَهْنِئُ، وسَبَأ يَسْبَأ، وصَدِئَ يَصْدَأ، وجَرُؤَ يَجْرُؤُ . انظر: المفتاح في الصرف ٤٠.

(٣) (هل) مكررة في الأصل .

(٤) قال الأشموني: (قد فهم من كلامه أن ما عدا هذين الوزنين [يريد "فِعُل" المهمل، و"فُعِل" النادر] مستعمل كثيرًا، أي ليس بمهمل ولا نادر، وهي عشرة أوزان:

أولها: فَعْل، ويكون اسما، نحو: "فَلْس"، وصفة، نحو: "سَهْل ".

وثانيها: فَعَل، ويكون اسما، نحو: "فَرَس"، وصفة، نحو: "بَطَل".

وثالثها: فَعِلٌ، ويكون اسما، نحو: "كَبِد"، وصفة، نحو: "حَذِر".

ورابعها: فَعُلٌ، ويكون اسما، نحو: "عَضُد"، وصفة، نحو: "يَقُظ".

وخامسها: فِعْلٌ، ويكون اسما، نحو: "عِدْل"، وصفة، نحو: "نِكْس".=

أو هو بناؤه المهملُ[١]؟ أو النادرُ[٢]؟.

فقلْ في جوابِ ذلكَ: هو فعلٌ ماضٍ، وثلاثيٌّ ، ومبنيٌّ، وعلى حركةٍ، وفتحةٍ . وكانت فتحةً؛ لوقوعِه صفةً وصلةً وخبرًا وحالاً [٣]. ومجردًا ، ومنْ بابِ (نَصَر)، و(فَعَل). ومن الأجوفِ، كقالَ وخافَ إلخ... ما يتعلقُ بذلكَ.

وكذا تقولُ في الفاعلِ : جامدٌ ؛ لأنه عَلَمٌ ، بقطعِ النظرِ عن أصلِه ، وثلاثيٌّ، ومجردٌ، من أقسامِه المستعملةِ[٤]، إلخ ... ما يتعلقُ بذلك.

=وسادسها: فِعَلٌ، ويكون اسما، نحو: "عِنَب"، قال سيبويه: ولا نعلمه جاء صفة إلا في حرف معتل، يوصف به الجمع وهو قولهم: "عِدَي"، وقال غيره: لم يأت من الصفات على فِعَل إلا "زِيَم" بمعنى متفرق، و"عِدَي" اسم جمع. ..

وسابعها: فِعِل، ويكون اسما، نحو: "إِبِل"، ولم يذكر سيبويه من "فِعِل" إلا " إِبِل"، وقال: لا نعلم في الأسماء والصفات غيره. وقد استُدرك عليه ألفاظ؛ فمن الأسماء "إِطِل ... ومن الصفات قولهم: أتان إِبِد وأمة إِبِد أي ولود، وامرأة بِلِز أي ضخمة ...

وثامنها: فُعْلٌ، ويكون اسما، نحو: "قُفْل"، وصفة، نحو: "حُلْو".

وتاسعها: فُعَلٌ، ويكون اسما، نحو: "صُرَد"، وصفة، نحو: "حُطَم".

وعاشرها: فُعُلٌ، ويكون اسما، نحو: "عُنُق"، وصفة هو قليل، والمحفوظ منه "جُنُب" وشُلُل"، و"ناقة سُرُح"، أي: سريعة). شرح الأشموني ٤/٤١٠ .

(١) الوزن المهمل: فِعُل، بكسر الفاء وضم العين؛ لاستثقالهم الانتقال من كسر إلى ضم. شرح الأشموني ٤/٤٠٨ .

(٢) الوزن النادر : فُعِل – بضم الفاء وكسر العين – نحو : دُئِل ؛ لقصدهم تخصيص " فُعِل " فيما لم يسم فاعله، نحو: ضُرِب وقُتِل . شرح الأشموني ٤/٤٠٩ .

(٣) هذا قيل في تعليل بنائه على الحركة لا بناءه على الفتح . قال الأشموني : (وبني على الحركة ؛ لمشابهته المضارع في وقوعه صفة وصلة وخبرًا وحالاً وشرطًا، وبني على الفتح ؛ لخفته) شرح الأشموني ١/٦١.

(٤) يريد الأوزان العشرة المستعملة التي سبق ذكرها .

فائدةٌ:

مزيدُ الثلاثي من الأفعالِ/ خمسةٌ وعشرون بناءً مشهورةً ، وفيه غيرُها. ٥ / أ لكنَّه ليسَ بمشهورٍ(١). ومزيدُ الرباعي ثلاثةُ أبنيةٍ، على المشهورِ في الثالثِ(٢)، وتفاصيلها تُعلمُ من محلِّها (٣) .

---

(١) قال الأشموني : (وأما الأفعال فللمزيد فيه من ثلاثيها خمسة وعشرون بناء مشهورة، وفي بعضها خلاف، وهي:
أفعل، نحو: أكرَمَ، وفَعِل، ونحو: فَرِحَ، وتفعَّلَ، نحو: تعلَّمَ، وفَاعَلَ، نحو: ضَارَبَ، وتَفَاعَلَ، نحو: تَضَارَبَ، وافتَعَل، نحو: اشتَمَل، وانفَعَل، نحو: انكسر، واسْتَفْعَل، نحو: استغفر، وافعَلَّ، نحو: احمَرَّ، وافعَالَّ، نحو: اشهابَّ الفرس، وافعَوْعَل، نحو: اغدَوْدَن الشعر، وافعَوَّل، نحو: اعلَوَّط فرسه، إذا اعْرَوْرَاه، وافْعَوْلَل، نحو: اخْشَوْشَن، وافْعَيَّل، نحو: اهْبَيَّخ، وفَوْعَل، نحو: حَوْمَل، إذا أدبر عن النساء، وفَعْوَل، نحو: هَرْوَل، وفَعْلَل، نحو: شَمْلَل، إذا أسرع، وفَيْعَل، نحو: بَيْطَر، وفَعْيَل، نحو: طَشْيَأ رأيه، ورَهْيَأ، إذا غلط، وفَعْلَى، نحو: سَلْقَاه، إذا ألقاه على قفاه، وافْعَنْلَى، نحو: اسْلَنْقَى، وافْعَنْلَأ، نحو: احْبَنْطَأ، لغة في احبنطى، إذا نام على بطنه، وافْعَنْلَل، نحو: اخْرَنْطَم، إذا غضب، وفَنْعَل، نحو: سَنْبَل الزرع، وتَمَفْعَل، نحو: تَمَنْدَل، إذا مسح يده بالمنديل، والكثير تَنَدَّل. ويجيء كل واحد من هذه الأوزان لمعان متعددة لا يحتمل الحال إيرادها هنا) شرح الأشموني ٤/٤١٨ .

(٢) قال الأشموني : (للمزيد من رباعيها ثلاثة أبنية: تَفَعْلَل، نحو: تَدَحْرَج، افعَنْلَل، نحو: احرَنْجَم، وافعَلَلّ، نحو: اقشَعَرّ، وهي لازمة . اختلف في هذا الثالث؛ فقيل: هو بناء مقتضب، وقيل: هو ملحق باحرَنْجَم، زادوا فيه الهمزة، وأدغموا الأخير فوزنه الآن افعَلَلّ، ويدل على إلحاقه باحرَنْجَم مجيء مصدره كمصدره). شرح الأشموني ٤/٤١٩.

(٣) انظر مزيد الثلاثي والرباعي من الأفعال في : الممتع في التصريف ١/١٦٦، شرح الكافية الشافية ٤/٢٠١٦، المبدع في التصريف ١٠٨، شذا العرف في فن الصرف ٣٨ .

وكذا المزيدُ من الأسماءِ، فأنهاه بعضُهم إلى ثلاثمائةِ بناءٍ وثمانيةِ أبنيةٍ[١]. وزادَ الزبيديُّ [٢] نيفًا عن الثمانين[٣]، إلا أنَّ منها ما يصحُّ ، ومنها ما لا يصحُّ[٤] ، فانظرْ تحريرَها [٥].

مبحث الاشتقاق [٦]:

و(اشتقاقٌ) : اعلمْ أنَّ هذه الجملةَ يُبحثُ عنها من جهةِ الاشتقاقِ ، فيقالُ: هلْ يدخلُها اشتقاقٌ أو لا ؟ وعلى تقديرِه، هلْ يدخلُ الجزأين أو أحدَهما؟ وهل دخولُه في كلٍّ حقيقةً أو مجازًا؟ وهل كلٌّ منهما مشتقٌّ أو مشتقٌّ منه ؟ وهل اشتقاقُهما صغيرٌ أو كبيرٌ أو أكبرُ ؟

---

(١) قال الأشموني: (أما الأسماء فقد بلغت بالزيادة في قول سيبويه ثلاثمائة بناء وثمانية أبنية) . شرح الأشموني ٤١٨/٤ .

(٢) محمد بن الحسن الزبيدي، النحوي، أبو بكر، الأندلسي، الإشبيلي .عالم بالنحو واللغة والأخبار، ومن تصانيفه: الواضح في النحو، والاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية، و ما تلحن فيه العامة، ومختصر العين، وطبقات النحويين واللغويين. توفي سنة تسع وسبعين وثلاثمائة . انظر ترجمته في : انباه الرواة ١٠٨/٣، وفيات الأعيان ١٧٤/٤، إشارة التعيين ٣٠٧، البلغة ١٩٤.

(٣) قال الزبيدي: (وكان جِلَّة المشائخ من أهل النحو فيما روينا عنهم يزعمون أن ما ألفه سيبويه منها يستوفي جميع أبنية الكلام، ما خلا ثلاثة أبنية شذت عن جمعه، فاستقصيت البحث عن ذلك، وأنعمت النظر فيه، فألفيت نحو الثمانين بناء لم يذكرها سيبويه في أبنيته، ولا دلّ عليها أحد من النحويين من بعده، فرأيت أن أفرد في الأبنية كتابًا ألخص ذكرها فيه) الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية ٣٨ .

(٤) قال الأشموني : (وزاد الزبيدي عليه نيفاً على الثمانين إلا أن منها ما يصح ومنها ما لا يصح) . شرح الأشموني ٤١٨/٤.

(٥) انظر المزيد من الأسماء في : الممتع في التصريف ٧٢/١، شرح الكافية الشافية ٢٠١٩/٤، المبدع في التصريف ٥٨ .

(٦) (مبحث الاشتقاق) كتبت في الهامش يسار الورقة .

وتوضيح ذلك يتوقفُ على تعريفِ الاشتقاقِ، ومعرفةِ أقسامِه . فنقولُ : قد حدوه بحدودٍ، لكن نقتصرُ على ما في جمعِ الجوامعِ [١] ، وهو: الاشتقاق رَدُّ لفظٍ إلى آخرَ ولو مجازًا، لمناسبةٍ بينهما ، ولابدَّ من تغييرٍ[٢]، وهنا قد وقعَ التغييرُ كما ستراه .

وأما أقسامُه فثلاثةٌ : صغيرٌ ، وكبيرٌ ، وأكبرُ .

فالأولُ : ما اتفقت حروفُ المشتقِّ والمشتقِّ منه في الترتيبِ.

والثاني: أن يتفقا في الحروفِ من غيرِ ترتيبٍ .

والثالثُ: أنْ يتفقا في أكثرِ الحروفِ ويتناسبا في الباقي، كالفَلَقِ والفَلَجِ ؛ لأنَّ الجيمَ والقافَ بينهما تناسبٌ، ومعناهما: الشقُّ .

وقسمَّ في المنهاجِ [٣] الاشتقاقَ/ إلى خمسةَ عشرَ قسمًا [٤]، ومثلَ لها بأمثلةٍ في بعضِها نظرٌ [٥]. ٥ / ب

(١) جمع الجوامع لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ) . وقد شرحه في همع الهوامع في أربعة أجزاء.

(٢) جاء في جمع الجوامع: (الاشتقاق أصغر، وهو: رد لفظ إلى آخر لمناسبة في المعنى، والحروف الأصلية، وأكبر ... ولا بد فيه من تغيير ولو تقديراً). همع الهوامع ٤٠٨/٣.

(٣) منهاج الوصول إلى علم الأصول، للقاضي ناصر الدين عبدالله بن عمر البيضاوي ت ٦٨٥هـ.

(٤) قال البيضاوي : (ولابد من تغيير بزيادة، أو نقصان حرف، أو حركة، أو كليهما . أو أو بزيادة أحدهما ونقصانه، أونقصان الآخر، أو بزيادته، أو نقصانه بزيادة الآخر ونقصانه . أو بزيادتهما ونقصانهما . نحو : كاذب، ونَصَر، وضارَب، وخَف، وضَرْب، على مذهب الكوفيين، وعلى، ومسلمات، وحَذِر، وعادّ، ونَبَت، واضْرِب، وخاف، وعِد، وكال، ارْم) . منهاج الوصول إلى علم الأصول ٣٢ .

(٥) ورد في الحاشية السابقة تمثيل البيضاوي على أقسام الاشتقاق، وهذه الأمثلة قال عنها عنها البناني في حاشيته (قوله: "وقسمه في المنهاج خمسة عشر قسمًا". أردفها بأمثلة في بعضها نظر، فلنوردها بأمثلة مستقيمة ؛ تكميلاً للفائدة) حاشية البناني على شرح المحلي على متن جمع الجوامع ٢٨٣/١ .

وذكرها مُحَشِّي[١] المَحَلِّي[٢]، وأردفَها بأمثلتِها ، حيثُ قالَ: (إما بزيادةِ حرفٍ أو حركـةٍ أو هما، أو نقصانِ حرفٍ أو حركةٍ أو هما)[٣] إلخ ... فانظرْه إن شئتَ[٤].

---

(١) يريد : صاحب حاشية شرح المحلي على جمع الجوامع . ولشرح المحلي عدة حواش، والتي توافَقَ نَصُّها مع النص الذي أورده المصنف هنا هي حاشية العلامة البناني .
وهو عبد الرحمن بن جاد الله البَنَّاني المغربي المالكي، فقيه، أصولي، قدم مصر وجاور بالأزهر، من تصانيفه حاشية على شرح جلال الدين المحلي على جمع الجوامع في أصول الفقه . توفي في القاهرة سنة ١١٩٨هـ .

(٢) المحلي هو: جلال الدين محمد بن أحمد بن إبراهيم المحلي الشافعي، ولد في مصر سنة ٧٩١هـ واشتغل وبرع في الفنون، فقهًا وأصولاً ونحوًا ومنطقًا وغيرها، أخذ عن البدر محمود الأقصرائي، والبرهان، والبيجوري، والشمس البساطي، والعلاء البخاري وغيرهم، ومن مؤلفاته : شرح جمع الجوامع في الأصول، وشرح بردة المديح . وله مؤلفات لم تكتمل منها : شرح القواعد لابن هشام، وشرح التسهيل، وحاشية على شرح جامع المختصرات، وحاشية على جواهر الإسنوي، وجزء في التفسير من أول الكهف إلى آخر القرآن، أتمه بعده جلال الدين السيوطي، وسماه تفسير الجلالين . توفي سنة ٨٦٤ هـ . انظر ترجمته في : حسن المحاضرة ٤٤٣/١، شذرات الذهب ٣٠٣/٧، البدر الطالع ١١٥/٢، الأعلام ٣٣٣/٥ .

(٣) حاشية العلامة البناني على شرح المحلي على متن جمع الجوامع للسبكي ٢٨٣/١ .

(٤) قال البناني : (أردفها بأمثلة في بعضها نظر، فلنوردها بأمثلة مستقيمة تكميلاً للفائدة، فنقول: التغيير لفظاً إما بزيادة حرف أو حركة أو هما نقصان حرف أو حركة أو هما زيادة حرف ونقصانه، أو زيادة حركة ونقصانها، أو زيادة حرف ونقصان حركة، أو زيادة حركة ونقصان حرف، أو زيادة حرف مع زيادة حركة ونقصانها أو نقص حركة مع زيادة حرف ونقصانه أو نقصان حرف مع زيادة حركة ونقصانها أو زيادة حركة مع زيادة حرف ونقصانه، وإما بزيادة حرف وحركة معاً مع نقصان حرف وحركة معاً.
أمثلتها: أما الستة الأولى فنحو: كاذب من كذب، نصر من نصر، ضارب من ضرب، ذهب من ذهاب. ومثل الخامس في المنهاج على مذهب الكوفيين أن المصدر مشتق من الفعل يضرب من ضرب، ومثله غيره على مذهب البصريين وهو الأظهر بسفر جمع سافر اسم فاعل من سفر. والسادس سر من سير، لكن مع اعتبار حركة =

إذا علمتَ ذلكَ فقلْ: يدخلُها، أي: يدخلُ جزأيها [١] ، وحقيقته في كلٍّ منهما. وكلٌّ منهما مشتقٌ، ومشتقٌ منه ، بالنظرِ للمذهبين [٢] .

واشتقاقهما أصغرُ ؛ لأنَّ حروفَ المشتقِّ والمشتقِّ منه مترتبةٌ ، وفيهما تغييرٌ بين اللفظين في الحركاتِ، ومُحَقَّقٌ، وقد يكونُ مُقَدَّرًا ، كما في : طَلَبٍ من الطَّلب، فتُقدَّرُ حركةُ الفعلِ غيرَها في المصدرِ.

أما في الفعلِ فكلُّ ذلكَ ظاهرٌ، وأما في الفاعلِ فيتأتى فيه ذلكَ بالنظرِ لأصلِه ، وأما الآن فهو جامدٌ؛ لأنَّه علمٌ، والأعلامُ جامدةٌ .

مبحث المنطق [٣] :

(ومَنْطِقٌ) اعلمْ أنَّ هذه الجملةَ يصحُّ أنْ يُبحثَ عنها من جهةِ المنطقِ، فيقالُ: هذه قضيةٌ تحتملُ الصدقَ والكذبَ ، فمنْ أيِّ القضايا ؟ فهل هي حَمْلِيَّةٌ أو شَرطِيَّة [٤] ؟ وعلى الأولِ ، هل كُلِّيَّةٌ أو شخصيةٌ؟ وعلى كلٍ هل مُسَوَّرةٌ أو

=الإعراب وقد يمثل بصب اسم فاعل من الصبابة. وأما الأربعة التي بعدها فنحو: مدحرج من دحراج حذر وصف من حذر عاد اسم فاعل من عدد رجع من رجعي. وأما الأربعة التي بعدها فنحو: اضرب من ضرب خاف من خوف عد فعل أمر من وعد كال اسم فاعل من كلال. ومثال الخامس عشر: ارم من رمى وتقريرها واضح بعد أن يعلم أن حركات الإعراب لا أثر لها ولا حركات البناء. وما في بعض الأمثلة السابقة من بنائه على اعتبار حركات الإعراب والبناء فإنما ارتكب للضرورة) . حاشية العلامة البناني على شرح المحلي على متن جمع الجوامع للسبكي ٢٨٣/١

(١) أي : (قام) و(زيد) .

(٢) يريد : مذهب الكوفيين أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، ومذهب البصريين أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه. وقد أشار إلى هذا القصد البناني في حاشيته ٢٨٣/١، وانظر المسألة في: الإنصاف ٢٣٥/١ .

(٣) (مبحث المنطق) كتبت في الهامش يمين الورقة .

(٤) القضية الحَمْلية: وهي ما كان الحكم فيها بثبوت شيء أو نفيه، كقولنا: زيد قائم، أو زيد ليس بقائم .=

مُهْمَلَةٌ ؟ وهل سورُها كليٌّ أو جزئيٌّ [١]؟ وهل نقيضُها مثلُها أم لا [٢] ؟ وهل تنعكسُ كليةً أو جزئيةً ؟ وفي كلِّ ذلكَ مُوجِبة أو سالبة [٣]؟ وهل تصحُّ أن

=القضية الشرطية: وهي ما حكم فيها بالربط بين طرفيها على سبيل الاتصال إن كانت القضية متصلة أو على سبيل العناد إن كانت منفصلة . الأساس في المنطق ١٠٩ و ١١٤. وانظر: موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب ٦٢٧ .

(١) تُقسَّم القضيَّة الحَمْلية باعتبار الموضوع ـ أي: المحكوم عليه ـ إلى:

١ـ مخصوصة: وهي ما كان موضوعها مشخصاً، أي: جزئيا معينًا، كأسماء العلم والضمير وسائر المعارف . وتسمى شخصية . وذلك كقولنا : زيد كاتب وزيد ليس بكاتب.

٢. كلية مسورة : وهي ما كان موضوعُها كلياً، وحكم فيها على جميع الأفراد، بأن ذُكر فيها ما يدل على الإحاطة والشمول. كقولنا : كل إنسان كاتب، ولا شيء من الإنسان بكاتب .

٣. جزئية مسورة : وهي ما كان موضوعُها كلياً، وذكر فيها ما يدل على أن الحكم على بعض الأفراد، كقولنا : بعض الإنسان كاتب، وبعض الإنسان ليس بكاتب .

٤. مهملة : وهي ما كان موضوعُها كلياً، وحكم فيها على الأفراد مع عدم بيان كميتها كلاًّ أو جزءًا، كقولنا: الإنسان كاتب والإنسان ليس بكاتب . انظر: الأساس في المنطق ١١٢.

(٢) التناقض: هو اختلاف القضيتين بالإيجاب والسَّلْب، بحيث يقتضي لذاته أن تكون إحداهما صادقةً والأخرى كاذبةً، كقولنا: زيدٌ كاتبٌ، وزيدٌ ليس بكاتب. انظر أحكامه وشروطه في : الأساس في المنطق ١٣١ – ١٣٨.

(٣) العكس : هو أن يصير الموضوع محمولاً، والمحمول موضوعاً، مع بقاء الإيجاب والسَّلْب بحاله والتصديق بحاله.

وخلاصته: الموجبة الكلية عكسها الموجبة الجزئية، والموجبة الجزئية عكسها الموجبة الجزئية، والسالبة الكلية عكسها السالبة الكلية، والسالبة الجزئية لا عكس لها . انظر هذا مفصلاً في : الأساس في المنطق ١٤٥– ١٤٩ .

تكونَ كبرى أو صغرى في أحدِ الأشكالِ[١] ؟ وهل لها كيفيةٌ – وهي الجِهةُ – أم لا [٢]؟ وعلى الأولِ، هل تسمى موجهةٌ إذا لم يصرحْ بالجهةِ أم لا[٣] ؟.

٦ / أ وعليه/ أيضًا فهلْ هي من الضرورياتِ الخمسِ : الضروريةُ المطلقةُ، والمشروطةُ العامةُ، والمشروطةُ الخاصةُ، والوقتيةُ المطلقةُ ، والمنتشرةُ المطلقةُ؟

أو من الدوائمِ الثلاثِ: الدائمةُ، والعرفيةُ العامةُ، والعرفيةُ الخاصةُ ؟

أو من الممكناتِ: الممكنةُ العامةُ، والممكنةُ الخاصةُ ؟

أو من المطلقاتِ الثلاثِ: المطلقةُ العامة، والوجودية اللا دائمةُ، والوجوديةُ اللا ضروريةُ[٤]؟.

---

(١) الشكل : هو هيئة القياس الحاصلة من اقتران الحد الأوسط بالأصغر والأكبر حسب الأوضاع العقلية الممكنة له . ككونه محمولاً في الصغرى موضوعًا في الكبرى، أو بالعكس، أو محمولاً فيهما، أو موضوعًا فيهما . انظر : الأساس في المنطق ١٥٩ .

(٢) الجهة عند المنطقيين: هي الكيفية المعقولة للنسبة بين الموضوع والمحمول. والتفصيل: إن النسبة التي بين الموضوع والمحمول إيجابية أو سلبية لا بد وأن تكون لها كيفية من الكيفيات. ثم إن تلك الكيفية الثابتة في نفس الأمر تسمى مادة، ومن حيث إنها مدركة وثابتة في العقل سواء كانت النسبة في نفس الأمر أولا تسمى جهة معقولة. والعبارة الدالة على تلك الكيفية المدركة هي الجهة الملفوظة . جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ٢٨٩/١

(٣) القضايا الموجهة كلها مستعملة محتاج إليها، إلا أنها لا تسمّى في الاصطلاح موجهة إلا عند التصريح باللفظ الدال على كيفية النسبة، و يسمّى ذلك اللفظ الدال على كيفية النسبة جهة، و هو قد يكون موافقا لمادة القضية و هي كيفية نسبتها في نفس الأمر فتكون القضية الموجهة صادقة كقولنا الله تعالى عالم بالضرورة، و قد يكون مخالفا لمادتها فتكون القضية كاذبة كقولنا المؤمن مخلد في الجنة بالضرورة . انظر : موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب ٦٢١ .

(٤) القضايا الموجّهة ثلاث عشرة: الضرورية المطلقة المحكوم فيها بضرورة الثبوت أو السلب ما دامت الذات، و المشروطة العامة المحكوم فيها بضرورة الثبوت أو السلب بشرط وصف الموضوع، و المشروطة الخاصّة المحكوم فيها بهذه الضرورة لا دائماً،=

وهل هي من المركباتِ أو من البسائطِ ؟ وهي المشروطةُ والعرفيةُ العامتان، والوقتيةُ والمنتشرةُ وهما الوقتيتان المطلقتان.[١] على تفصيل في ذلك فراجعه.

الجواب[٢]:

فقلْ في جوابِ ذلك : حمليةٌ ، شخصيةٌ ، غيرُ مُسوَّرةٍ ، ومُهملةٌ، ولا طبيعيةٌ أيضًا. ولا سورَ لها حتى تتصفَ بالجزئيةِ والكليةِ .

ونقيضُها تبديلُ كيفيتها من إيجابٍ وسَلبٍ فقط ، وتنعكسُ كنفسِها؛ لأنَّها موجِبةٌ. وانظرْ عكسَ نقيضِها الموافقَ والمخالفَ [٣] .

=الوقتية المحكوم فيها بضرورة الثبوت أو السلب في وقت معين لا دائماً، و المنتشرة المحكوم فيها بضرورة الثبوت أو السلب في وقت غير معيّن لا دائماً، و الدائمة المحكوم فيها بدوام الثبوت أو السلب ما دامت الذات، و العرفيّة العامة المحكوم فيها بدوام الثبوت أو السلب ما دام وصف الموضوع، و العرفيّة الخاصّة المحكوم فيها بدوام الثبوت أو السلب ما دام وصف الموضوع لا دائماً، و المطلقة العامّة لمحكوم فيها بالثبوت أو السلب بالفعل مطلقاً، أو الوجوديّة اللادائمة المحكوم فيها بالثبوت أو السلب بالفعل لا دائماً، و الوجوديّة اللاضروريّة المحكوم فيها بالثبوت أو السلب بالفعل لا بالضرورة، و الممكنة العامة المحكوم فيها بسلب الضرورة المطلقة عن الطرف المخالف للحكم، و الممكنة الخاصّة المحكوم فيها بسلب الضرورة المطلقة عن الطرفين. موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب ٦١٦ . وانظر : الرسالة الكبرى في البسملة ١٣٠ .

(١) البسائط هي أجزاء من المركبات، والمركّبات سبع هي: الخاصتان، أي: المشروطة الخاصة، و العرفية الخاصة، والوقتيتان، أي: الوقتية و المنتشرة، و الوجوديتان، أي: الوجودية اللادائمة و الوجودية اللاضرورية، و الممكنة الخاصة .
انظر : موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب ٨٧٠ .

(٢) الجواب كتبت بالهامش يسار الورقة .

(٣) عكس نقيضها الموافق : كل إنسان قائم، والمخالف : ليس كل إنسان قائم .

ويصحُّ أنْ تكونَ صُغرى في الشكلِ الأولِ[١] وفي الثاني[٢]، وصُغرى وكُبرى في الثالثِ [٣]، وكُبرى في الرابعِ [٤]، إنْ كانا موجبتين [٥] ، ويصحُ أنْ تكونَ كُبرى وصُغرى إذا اختلفا كيفًا [٦]، على تفصيلٍ في ذلكَ يطلبُ من محلِّه.

ولها كيفيةٌ ، ولا تسمى موجهةٌ إلا إذا وُجدت جهتُها .

وليسَ من الضروريات ؛ لأنَّ ثبوتَ القيامِ ليسَ ضروريًا لزيدٍ . ولا من الدوائمِ ؛ لأنَّ ثبوتَ/ القيامِ ليسَ دائمًا أيضًا. بل تكونُ ممكنةً عامةً، أو خاصةً ، أو مطلقةً عامةً، ومن البسائطِ . فاطلبْ تحقيقَ ذلكَ في محلِّه . ٦ / ب

وكذا تقولُ على احتمالِ كونِها شرطيةً: هل هي متصلةٌ أو منفصلةٌ[٧]؟ وعلى الأولِ، هل هي لُزومِيةٌ أو اتِّفاقيةٌ[٨]؟

---

(١) الشكل الأول : هو ما كان الحد الأوسط فيه محمولاً في الصغرى، موضوعًا في الكبرى . الأساس في المنطق ١٦٠

(٢) الشكل الثاني : هو ما كان الحد الأوسط فيه محمولاً في المقدمتين، الصغرى والكبرى معًا. الأساس في المنطق١٦١

(٣) الشكل الثالث : هو ما كان الحد الأوسط موضوعًا في المقدمتين الصغرى و الكبرى معًا. الأساس في المنطق١٦٢

(٤) الشكل الرابع : هو ما كان الحد الأوسط فيه موضوعاً في الصغرى، محمولًا في الكبرى . الأساس في المنطق١٦٣

(٥) بأن يقال مثلاً : زيد قائم، وكل قائم إنسان .

(٦) يعني إذا اختلفت مع نقيضها بالكيف لا بالسلب والإيجاب .

(٧) تنقسم القضية الشرطية إلى قسمين :

١ـ شرطية متصلة: وهي التي يحكم فيها بصدق قضية أو عدم صدقها على تقدير صدق قضية أخرى .

٢ـ شرطية منفصلة: هي التي يحكم فيها بالتنافي والمعاندة بين القضيتين إيجابًا أو سلبًا . الأساس في المنطق ١١٥ .

(٨) تنقسم القضية الشرطية المتصلة إلى قسمين :

١. متصلة لزومية: وهي ما حكم فيها بالاتصال بين طرفيها لعلاقة تقتضي ذلك الاتصال .

٢. متصلة اتفاقية: وهي ما حكم فيها بالاتصال بين طرفيها لا لعلاقة بينهما، بل لمجرد الموافقة المحضة . الأساس في المنطق ١١٦

وعلى أنها منفصلةٌ، هل هي حقيقيةٌ، أو مانعةُ جَمْعٍ، أو مانعةُ خُلُوٍّ[١]؟.
وهل هي كليةٌ، أو شخصيةٌ، أو مهملةٌ [٢] ؟ ولا نحتاج على هذا للأجوبةِ ؛ لأنَّها ليستْ مما نحنُ فيه ، بل نمنعُ أنْ تكونَ شرطيةً .

مبحثُ علمِ النحو[٣] :

(ونحوٌ) اعلمْ أنَّ هذا المركبَ يُبحثُ عنه فيقالُ: من أيِّ المركباتِ ؟ [٤]
هل هو إسناديٌّ ؟ وعليه هل مفيدٌ ، أو غيرُ مفيدٍ ؟ [٥].

---

(١) تنقسم القضية الشرطية المنفصلة إلى ثلاثة أقسام :
١. الحقيقية .
٢. مانعة الجمع .
٣. مانعة الخلو .
والميزان في هذا التقسيم إنما هو ملاحظة إمكان اجتماع الطرفين، أعني المقدَّم والتالي وارتفاعهما، أو عدم إمكان اجتماعهما وارتفاعهما . انظر تفصيل ذلك في الأساس في المنطق ١١٧-١٢١ .

(٢) هذه أقسام القضية الشرطية بحسب الموضوع، وهي مثلها في الحملية، وقد سبق تفصيل ذلك في موضعه . انظر : الأساس في المنطق ١٢٣ .

(٣) (مبحث علم النحو) كتبت في الهامش يمين الورقة .

(٤) المركب : ما أريد بجزء لفظه الدلالة على جزء معناه . انظر : التعريفات ٢١٠ .

(٥) المركب الإسنادي : هو ما ركب من فعل وفاعله، نحو : قام زيد، أو من مبتدأ وخبره، وخبره، نحو : زيد قائم . وإن كان يحسن السكوت عليه سمي مفيدًا، كما في الأمثلة السابقة . وإن لم يحسن السكوت عليه سمي غير مفيد .

أو إضافيٌّ [١]، أو تقييديٌّ [٢]، أو مزجيٌّ [٣]، أو عدديٌّ [٤]، أو صوتيٌّ [٥]، أو أو عامليٌّ، أو معموليٌّ[٦]؟

وهل تَركبَ من فعلٍ وفاعلٍ، أو من فعلٍ ونائبه ، أو من مبتدأ وخبرِه .

أو من الأفعالِ ، فهل ماضٍ، أو مضارعٌ ، أو أمرٌ ؟

وعلى كلٍّ هل هو مبنيٌّ ، أو معربٌ ؟ وعلى الأولِ، هل مبنيٌّ على حركةٍ ، أو على سكونٍ ؟ وهل البناءُ فيه أصليٌّ ، أو طارئ عليه ؟ [٧]وعلى أنه مبنيٌّ على حركةٍ ، فلماذا خالفَ الأصلَ ؟[٨] وما هي الحركةُ المبنيُّ عليها ؟

وعلى أنَّه معربٌ، فهل ذلكَ فيه أصلٌ ، أو بالحملِ على الغيرِ ؟ [٩]

وهل متعدٍّ، أو لازمٍ ؟ وعلى الأولِ، هل هو متعدٍّ بنفسِه، أو بحرفِ جرٍّ ، أو همزةٍ، أو تضعيفٍ، أو غير ذلك [١٠]؟

---

(١) المركب الإضافي : هو مركب من المضاف والمضاف إليه، كعبدالله .

(٢) المركب التقييدي : هو ما ركب من اسمين، قيد الأول منهما بوصفه، نحو : محمد الفاضل .

(٣) المركب المزجي : هو ما ركب من كلمتين امتزجتا حتى صارتا كالكلمة الواحدة . كبعلبك .

(٤) المركب العددي : هو ما ركب من عددين لا فاصل بينهما، يؤديان معنًا جديدًا بعد تركيبها، لم يكن لواحد منهما قبله . وهي الأعداد من أحد عشر إلى تسعة عشر .

(٥) المركب الصوتي : هو ما ركب من كلمتين الثانية منهما صوت مبني على الكسر . مثل : سيبويه .

(٦) لم أقف على هذين المركبين فيما لدي من مصادر . ولعله هو المركب الإسنادي الذي مر ذكره .

(٧) يكون البناء طارئًا في الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد أو نون الإناث .

(٨) حيث إن أصل البناء السكون .

(٩) أي : بالحمل على الأسماء ؛ لأن الإعراب في الأفعال فرع عن الإعراب في الأسماء؛ الأسماء؛ لأنه أصل فيها .

(١٠) يكون الفعل متعديًا إما بنفسه وهذا هو الغالب، وإما بإحدى الوسائل التالية:

١. إدخال حرف الجر الأصلي المناسب للمعنى، على الاسم الذي يعتبر في الحكم لا في الاصطلاح مفعولا به معنويًا للفعل اللازم، ليكون حرف الجر الأصلي مساعدًا على توصيل أثر الفعل إلى مفعوله المعنوي؛ مثل: خرجت من المسجد.=

وهل يرفعُ النائبَ عن الفاعلِ، أم لا؟ [1] وما ينوبُ عن الفاعلِ؟ هل المفعولُ به، أو غيرُه من ظرفٍ/ وجارٍّ ومجرورٍ؟ وهل تجوزُ نيابةُ الغيرِ مطلقًا، أو إنْ عُدمَ المفعولُ؟ وهو الصحيحُ[2]. ٧ / أ

=٢ـ إدخال همزة النقل على أول الفعل الثلاثي وهي همزة تنقل معنى الفعل إلى مفعوله، ويصير بها الفاعل مفعولًا . نحو: أخرجت القلم .

٣. تضعيف عين الفعل اللازم، بشرط ألا تكون همزة، نحو : خرَّجت الجامعة طلابَها .

٤ـ تحويل الفعل الثلاثي اللازم إلى صيغة (فاعَل)، الدالة على المشاركة. نحو: جالَستُ زيدًا.

٥ـ تحويل الفعل الثلاثي اللازم إلى صيغة (استفعل)، التي تدل على الطلب، نحو: استخرجت الماء، أو على النسبة لشيء آخر، نحو: استحسنت الدراسة.

٦. تحويل الفعل الثلاثي إلى (فَعَل) مفتوح العين، الذي مضارعه (أَفْعُل) بضمها، بقصد إفادة المغالبة . نحو: كَرَمتُ الفارسَ أَكْرُمه . بمعنى: غلبته في الكرم .

٧. التضمين ، وهو أن يؤديَ فعلٌ أو ما في معناه مؤدَّى فعل آخر أو ما في معناه، فيعطى حكمه في التعدية واللزوم. نحو: (ولا تعزموا عقدة النكاح) أي: لا تنووا، لأن عزم لا يتعدى إلا بعلى. انظر: التذييل والتكميل ٥٨/٧، شرح الأشموني ١٧٢/٢، حاشية الصبان ٩٦/٢، النحو الوافي ١٥٨/٢.

(١) كل فعل بني للمجهول يرفع نائب الفاعل، ولا يبنى الفعل للمجهول إذا كان فعل أمر، أو فعلاً جامدًا، أو ناقصًا.

(٢) على مذهب البصريين، وهو أنه لا ينوب غير المفعول به مع وجوده. وذهب الكوفيون إلى جوازه، ووافقهم الأخفش بشرط تقدم النائب، وابن مالك مطلقًا. انظر: شرح الكافية الشافية ٦٠٩/٢، شرح التسهيل ١٢٨/٢، الكناش ١٣٩/١، التذييل والتكميل ٢٤٣/٦، أوضح المسالك ١٤٩/٢، شرح التصريح على التوضيح ٣٣٨/٢، حاشية الصبان على شرح الأشموني ٦٧/٢.

وهلْ يجوزُ حذفُه ، أو لا يجوزُ [١]؟ وهلْ كلُّ فعلٍ لابدَّ له من فاعلٍ، أم لا [٢]؟ وهل الفعلُ مسندٌ ، أو مسندٌ إليه[٣] ؟ وهلْ يصحُّ أنْ يكونَ لهذا المركبِ محلٌّ من الإعرابِ ، أم لا ؟ وهل يرفعُ الظاهرَ فقط ، أو الظاهرَ والمضمرَ [٤] ؟ وكذا تقولُ في الفاعلِ : هل هو اسمٌ صريحٌ [٥] ، أو مؤولٌ [٦] ، أو شبيهٌ بالصريحِ [٧]؟

(١) يحذف فعل الفاعل جوازًا إذا دل عليه دليل، كقولك: زيدٌ، في جواب: من حضر؟ ووجوبًا إذا فسر بما بعد الفاعل من فعل مسند إلى ضميره، أو ملابسه . نحو: (وإن أحد من المشركين استجارك) أي : وإن استجارك أحد المشركين .
انظر: شرح التسهيل ١٥٥/٢، الكناش ٧٣٢، التذييل والتكميل ٤٤/٧، شرح التصريح على التوضيح ٢٧٥/٢، شرح الأشموني ٩٨/٢ .

(٢) كل فعل لابد له من فاعل، لكن هناك أفعال لا تحتاج إلى فاعل مطلقًا، كالفعل التالي لفعل آخر لتأكيده، والفعل المبني للمجهول، و(كان) الزائدة على الصحيح، والفعل المكفوف بما، كقلما وطالما وكثرما . انظر: التذييل والتكميل ٢١٤/٤، ١٨٥/٦، المقاصد الشافية ٥٤٩/٢، همع الهوامع ٣٨٩/١، حاشية الصبان ٤٥/٢، حاشية الخضري ٢٣٥/١، النحو الوافي ٧٢/٢ .

(٣) الفعل مسند إلى الفاعل، ولذا يقال في تعريف الفاعل : هو المسند إليه فعل أو ما ضمن معناه ... . انظر: اللباب ١٤٨/١، شرح التسهيل ١٠٥/٢، الكناش ١٣٤/١، التذييل والتكميل ١٧٣/٦ .

(٤) الأصح أن يقول: هل يرفعُ الظاهرَ والمضمر، أوالمضمرَ فقط . لأنه إذا جاز رفعه للظاهر فرفعه للمضمر من باب أولى، لكن قد يرفع المضمر ما لا يرفع الظاهر، كأفعل التفضيل. انظر: شرح التسهيل ٣٠٦/١ .

(٥) الاسم الصريح : هو الذي لا تحتاج في جعله فاعلاً إلى تأويل .

(٦) المؤول بالصريح: هو ما تحتاج في جعله فاعلاً إلى تأويل، وهو المصدر المؤول من أن المثقلة أو المخففة مع الفعل، أو ما المصدرية مع الفعل .

(٧) الشبيه بالصريح: هو الجملة الفعلية على رأي من يرى جواز مجيء الجملة فاعلا، كما سيأتي.

وهل يجوزُ تقديمُه على فعلِه، أم لا [١]؟ وهل هو علمٌ، أو غيرُ علمٍ ؟ وهل علمُ شخصٍ[٢]، أو علمُ جنسٍ[٣] ؟ وهل منقولٌ[٤]، أو مرتجلٌ[٥]؟ إلخ ...
وهل يجوزُ حذفُه، أم لا [٦]؟ وهل مسندٌ أو مسندٌ إليه [٧]؟ وهل هو ظاهرٌ أو مضمرٌ ؟.

فقلْ في أجوبةِ ذلك: إسناديٌّ، ومفيدٌ، ومركبٌ من فعلٍ وفاعلٍ، وذلكَ الفعلُ ماضٍ، ومعلومٌ أنَّه مبنيٌّ، وأنَّ البناءَ فيه أصلٌ، وأنَّ بناءَه على الفتحِ الظاهرِ

(١) أجازه الكوفيون لوروده، ومنعه البصريون، ووجهوا ما ورد منه على غير وجه التقديم. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٥٩/١، شرح التسهيل ١٠٧/٢، التذييل والتكميل ١٧٦/٦، المقاصد الشافية ٥٤٦/٢، همع الهوامع ٥١١/١، شرح الأشموني ٩١/٢ .

(٢) هو اللفظ الذي يدل على تعيين مسماه تعيينًا مطلقًا . أي دون حاجة إلى قرينة تكلم أو خطاب أو غيبة أو إشارة أو غير ذلك.

(٣) هو الاسم الموضوع للصورة الخيالية التي في داخل العقل، والتي تدل على فرد شائع من أفراد الحقيقة الذهنية. مثل: أسامة وأبو الحارث للأسد . انظر: النحو الوافي ٢٩٦/١ .

(٤) المنقول: هو ما استعمل قبل العلمية لغيرها . ونقله إما من اسم وهو إما لحدث كزيد وفضل، أو لعين كأسد وثور، وإما من وصف إما لفاعل كحارث وحسن، أو لمفعول كمنصور ومحمد، وإما من فعل إما ماضٍ كشَمَّر، أو مضارع كيَشْكُر، وإما من جملة إما فعلية كشاب قرناها، أو اسمية كزيد منطلق . انظر : أوضح المسالك ١١٣/١ .

(٥) المرتجل: هو ما استعمل من أول الأمر علماً . كـ (أُدَد) علم لرجل، و(سُعاد) علم لامرأة . انظر: أوضح المسالك ١١٣/١.

(٦) أجاز الكسائي ووافقه السهيلي وابن مضاء حذف الفاعل إذا دل عليه دليل، ومنعه غيرهم ؛ لأنه عمدة، وهو مع فعله كجزء المركب في الامتزاج بمتلوه ولزوم تأخره عنه، وكل موضع ادعي فيه الحذف فالإضمار فيه ممكن، فلا ضرورة إلى الحذف . انظر : شرح الكافية الشافية ٦٠٠/٢، التذييل والتكميل ٢١٦/٦، همع الهوامع ٥١١/١، شرح الأشموني ٨٩/٢ .

(٧) سبق أن الفعل مسند، والفاعل مسند إليه .

أو المقدرِ[١]، ويبنى على حركةٍ؛ لوقوعِه صفةً وصلةً وخبرًا وحالاً [٢]. ومعلومٌ أنَّه ليس معربًا . ولازمٌ، ويجوزُ حذفُه[٣]، ويرفعُ الظاهرَ والمضمرَ، وكلُّ فعلٍ له فاعلٌ إلا (قلَّما) وأخواتِه[٤]. ولا يبنى للمفعولِ؛ للزومِه[٥]، ومنه يؤخذُ الجوابُ الجوابُ بكونِه ليس متعديًا.

(١) هو هنا مبني على الفتح الظاهر ؛ لأن لامه تقبل الحركة . ولو كان موضعه فعل معتل اللام، لبني على الفتح المقدر .

(٢) بني الفعل الماضي على حركة مع أن الاصل في البناء السكون ؛ لأنه أشبه الفعل المضارع المعرب في وقوعه خبراً وصفة وصلة وحالاً، والاصل في الإعراب أن يكون بالحركات. انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/٧، شرح التصريح على التوضيح ١٧٧/١.

(٣) سبق أنه يجوز حذف الفعل إذا دل عليه دليل .

(٤) كطالما، وكثرما. وهي كل فعل لحقته (ما) فكفته عن العمل، ووليه الفعل . وهذا الوجه الذي ذكره وهو أنه لا فاعل لها هو المشهور فيها، وسبق ذكره فيما لا يحتاج إلى فاعل. وهناك وجهان آخران فيها أقل شهرة من هذا الوجه :

أحدهما: أن تكون (ما) مصدرية، وقلّ فعل، فاعله المصدر المؤول من (ما) وما دخلت عليه، وتقديره في قولك : قلما يقوم زيد : قلّ قيام زيد .

والآخر: أن تصير (قلّ) مع (ما) حرف نفي بمنزلة (ما)، ولذلك تستعمل للنفي المحض، فغلبت عليها الحرفية، فليست مما يطلب فاعلا . انظر: المقاصد الشافية ٥٤٩/٢، حاشية الصبان ٤٥/٢، حاشية الخضري ٢٣٥/١، النحو الوافي ٧٢/٢ .

(٥) يبنى الفعل للمجهول من الفعل اللازم والمتعدي على السواء، لكنه لا يبنى من الفعل اللازم عند عند بعض النحويين إلا إذا وجد في الكلام ما ينوب عنه من جار ومجرور أو ظرف أو مصدر. ولعل هذا مراد المصنف هنا . قال ابن الخشاب : (لا يبنى الفعل اللازم لما لم يسم فاعله إلا أن يتصل به جار ومجرور، أو ظرف، أو مصدر، فإن تجرد من هذه الأشياء ورفع الفاعل فقط لم يجز بناؤه لما لم يسم فاعله في القول الجيد، لأن الفعل في ذلك يبقى حديثاً عن غير محدث عنه، ألا ترى أنك إذا قلت: قام زيد، وضحك عمرو لو غيرت هذين الفعلين فقلت: قِيْمَ، وضحِكَ لبقيا حديثاً عن غير محدث عنه، لأنك حذفت الفاعل، ولم تجد شيئاً تقيمه مقامه) . المرتجل في شرح الجمل ١٢٢.

وبعضهم لا يشترط ذلك، وفي (النائب أقوال: أحدها: ضمير المصدر، كجُلس أي: الجلوس، وعليه الزجاجي وابن السيد، قال أبو حيان: ويجعل فيه اختصاص، أي: الجلوس المعهود . الثاني: ضمير المجهول، وعليه الكسائي وهشام؛ لأنه لما حُذف الفاعل أسند الفعل إلى أحد =

وكذا تقولُ في الفاعلِ: يجوزُ حذفُه في مواضعَ [١]، ويجوزُ تقديمُه عند الكوفيين[٢]، ويجوزُ أنْ يكونَ صريحًا كما هنا، أو شبيهًا بالصريحِ كالجملةِ[٣]، ومسندًا إليه.

ثم بعدَ ذلك تقولُ: هذه جملةٌ ، فهل لها محلٌّ ، أم لا ؟ وعلى الأولِ : فهل خبريةٌ، أو حاليةٌ، أو محكيةٌ، أو مضافٌ إليها، أو معلقٌ عنها ، أو تابعةٌ لما هو معربٌ؟ وعلى الثاني: هل هي/ صلةٌ، أو معترضةٌ، أو استئنافيةٌ، أو ٧ / ب
جوابُ قسمٍ، أو جوابُ شرطٍ غيرِ جازمٍ، أو تابعةٍ لما ليسَ له محلٌّ ، أو تفسيريةٌ ؟ فنختار الثاني[٤]. ثم نقولُ: من أيِّ أقسامِه [٥]؟ فهلِ هي استئنافيةٌ أم لا ؟ فنختار الأولَ. ثم نقولُ: هل استئنافٌ بيانيٌّ [٦]، أو نحويٌّ[٧]؟ فنقول :

=ما يعمل فيه المصدر، أو الوقت، أو المكان، فلم يعلم أيها المقصود، فأضمر ضمير مجهول. الثالث : أنه فارغ لا ضمير فيه، وعليه الفراء). همع الهوامع ٥٢٥/١ .

(١) سبق ص ١٩ أن هذا مذهب الكسائي، والجمهور على أنه لا يجوز حذفه ؛ لأنه كعجز المركب في الامتزاج بمتلوه ولزوم تأخره .

(٢) سبق ص١٩ مذهب الكوفيين في جواز تقديم الفاعل على فعله .

(٣) على رأي بعض الكوفيين في جواز مجيء الجملة فاعلاً . انظر : التذييل والتكميل ١٧٣/٦، المقاصد الشافية ٥٣٨/٢، همع الهوامع ٥٢٥/١ .

(٤) وهو أنه ليس لها محل من الإعراب .

(٥) أي: من أي أقسام الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وهي السبع التي مر ذكرها.

(٦) يقصد به : ما كان واقعًا في جواب سؤال مقدر . نحو قوله تعالى: (هَل أَتَاك حَدِيث ضيف إِبْرَاهِيمَ الْمُكرمين إِذْ دخلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلاما قَالَ سَلام قَومٌ مُنْكَرُون) فإن جملة القول الثانية جواب لسؤال مقدر تقديره فماذا قال لهم ولهذا فصلت عن الأولى فلم تعطف عليها . انظر : مغني اللبيب ٤٤١/٢، إعراب الجمل وأشباه الجمل ٤٤.

(٧) يقصد به عدم تعلق الجملة نحوياً بما قبلها، تعلق إتباع أو إخبار أو وصف أو حال أو صلة؛ أي أَنَّهُ يؤدي إلى انفصال الجملة المستأنفة عن الجملة السابقة عليها إعرابياً . انظر: الاستئناف النحوي ودوره في التركيب د. مصطفى النحاس، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، المجلد ٨، ج ٦٥ ص ١١٤

يصلحُ أنْ تكونَ استئنافًا بيانيًا، ونحويًا ، بحسبِ تصرفِها [1]. هذا تحريرُ المقامِ بتقريبٍ . والصلاةُ على الحبيبِ .

(ونِسْبَة) اعلمْ أنَّ هذه الجملةَ يصحُّ أنْ يُبحثَ عنها من هذه الحيثيةِ فيقالُ: هذا كلامٌ، وكلُّ كلامٍ ينقسمُ باعتبارِ نسبته إلى خبرٍ وإنشاءٍ .

وتعريفُ الأولِ: ما يتحققُ مدلولُه بدونِ ذكرِ دالِّه، وتعريفُ الثاني : ما يتحققُ مدلولُه بذكرِ دالِّه فقط[2]. ثم إنَّ للخبرِ نسبةً خارجيةً، وأما الإنشاءُ فقيلَ : له نسبةٌ، وقيل : لا [3] .

ولذلكَ أشارَ الشيخُ الصبانُ[4] – تغمدَه اللهِ بالغفرانِ، وأسكنَه أعالي الجنانِ –

---

(١) يعني بحسب مراد المتكلم في سياقها . وليعلم أن الاستئناف البياني ما هو إلا نوع من الاستئناف النحوي، ولذا يقال: كل استئناف بياني هو نحوي، وليس كل استئناف نحوي بيانيًا . انظر : إعراب الجمل وأشباه الجمل ٤٤ .

(٢) انظر : حاشية العلامة البناني على شرح المحلي ٤/١ .

(٣) قال بعض البلاغيين: الإنشاء له نسبة كلامية ونسبة خارجية، تارة يتطابقان وتارة لا يتطابقان. والفارق بين الخبر والإنشاء هو قصد المطابقة أو عدمها في الخبر. وعدم قصد ذلك في الإنشاء . وقال آخرون: الإنشاء لا خارج له ؛ إذ لو كان له خارج لكان خبراً، يتصور فيه الصدق والكذب، اللذان هما من لوازم الخارجية، واللازم باطل فبطل الملزوم.

انظر: حاشية الدسوقي على مختصر السعد ٣٠٥/١، المنهاج الواضح للبلاغة ١٢/٤.

(٤) محمد بن علي الصبان المصري، الشافعي، الحنفي (أبو العرفان) عالم، أديب، مشارك في اللغة والنحو والبلاغة والعروض والمنطق والسيرة والحديث ومصطلحه والهيئة وغير ذلك. من تصانيفه الكث: شرح على منظومته المسماة بالكافية الشافية في علمي العروض والقافية، اسعاف الراغبين في سيرة المصطفى وأهل بيته الطاهرين، حاشية على الشرح الصغير للملوي على السلم في المنطق، الرسالة البيانية، وحاشية على شرح الاشموني في النحو. توفي بالقاهرة سنة ١٢٠٦هـ .

انظر: معجم المؤلفين ١٧/١١، الأعلام للزركلي ٢٩٧/٦ .

نقلاً عن المحققِ العصام[1] – برَّدَ الله ضريحَه – فقالَ: اعلمْ أنَّ كلَّ نسبةٍ انشائيةٍ أو إخباريةٍ لها خارجٌ . أما الإخباريةُ فظاهرٌ ، وأما الإنشائيةُ فلأنَّ قولَك: اضْرِبْ . مثلاً له نسبةٌ كلاميةٌ ، أي: مفهومةٌ من ذاتِ الكلامِ ، وهي طلبُ الضربِ من المخاطبِ . وله نسبةٌ خارجيةٌ، وهي الطلبُ النفسيُّ للضربِ. وإذا كانَ للنسبةِ الإنشائيةِ خارجٌ لم يمكنْ أن تخرجَ عن مطابقتِها له، بأنْ يُتحققَ من المتكلمِ ذلك الطلبُ النفسي، أو عدمُ المطابقةِ بأن لا / يُتحققَ ٨ / أ
منه، ولذا نفى بعضَ ما اشتهرَ من اختصاصِ الصدقِ والكذبِ بالخبرِ، واختصاصِ احتمالِهما به، وأَثبتَ جميعَ ذلك في الإنشاءِ ، فلم يتميزْ الخبرُ من الإنشاءِ . فالإنشاءُ وإنْ كانَ لنسبتِه خارجٌ تطابقُه أو لا تطابقُه لكنْ [لا][2] يُقصدان بالإنشاءِ، بخلافِ الخبرِ . وفيه بحث ، لأنه لا خبرَ يُقصدُ به عدمُ مطابقةِ نسبتِه؛ لأنَّ وضعَ الخبرِ للمطابقةِ ، وإنما عدمُهما احتمالٌ عقليٌّ.

ثم قالَ بعد كلامٍ: فالتحقيقُ أنَّ النسبةَ التي لها خارجٌ هي التي تكونُ حاكيةً عن نسبةٍ، أي: حالَّةٌ بين الطرفين في نفسِ الأمرِ، فمعنى ثبوتِ الخارجِ كونُه محكيَّها، ونسب الإنشاءات ليستْ حاكيةً، بل محضرة ليترتبَ عليها وجودٌ أو عدمٌ أو غيرِهما. اه ملخصًا [3]. وذكرَ بعد ذلكَ وقبلَه من التحقيقاتِ والنقولِ ما

(١) عصام الدين إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الأسفراييني: صاحب الأطول في شرح تلخيص المفتاح للقزويني، في علوم البلاغة. ولد في أسفرايين من قرى خراسان، وكان أبوه قاضيها، فتعلم واشتهر وألف كتبه فيها. زار في أواخر عمره سمرقند فتوفي بها سنة ٩٤٥هـ. من تصانيفه غير (الأطول) : ميزان الأدب و حاشية على تفسير البيضاوي، و شرح رسالة الوضع للإيجي . انظر : الأعلام للزركلي ٦٦/١ .

(٢) زيادة من : الأطول ٢٠٨/١، تجريد العلامة البناني ١٣١/١ .

(٣) هذا مختصر لكلام العصام في الأطول ٢٠٨/١ . ولم أقف عليه فيما لدي من مصنفات الصبان، ولعله في حاشيته على مختصر السعد في علم المعاني والبيان ولم أقف عليها .

تنصتُ إليه الآذانُ ، وتقبلُه العقولُ، وهذا مقامٌ صعبُ المرامِ ، ولذلك زلتْ فيه الأقدامُ ، كما لا يخفى على من له بهذا المبحثِ أدنى إلمامٍ .

إذا علمتَ ذلكَ فقلْ: هذا مُرَكبٌ يحتملُ الصدقَ ، فهل خبرٌ أو إنشاءٌ على ما فيه ؟ وعلى كلٍّ هل صادقٌ، أو كاذبٌ ، وهل يجوزُ أن يستعملَ في غيرِ ما وضعَ له ، أم لا ؟

فقلْ: هو قضيةٌ خبريةٌ ، محتملُ الصدقِ ، وهو مدلولها بحسبِ الوضعِ، والكذبِ وهو احتمالٌ عقليٌّ، ويجوزُ أن تستعملَ في غيرِ ما وضعتْ له .

وكذا على أنَّها إنشائيةٌ ، يصحُّ أن تكونَ لإنشاءِ حكمٍ واجبٍ أو حرامٍ أو غيرِ ذلكَ. / كما بُيِّنَ في محلِّه . ٨ / ب

مقولةُ (اجْعَلا) اعلمْ أنَّ هذه الجملةَ يصحُّ أنْ يُتكلمَ عليها من جهةِ علمِ الحكمةِ ، فيقالُ : ما حدُّه ؟ وما موضوعُه ؟ وما يتعلقُ بهذا الجملةِ من ذلك ؟

فنقولُ : حدُّه : علمٌ يُبحثُ فيه عن أحوالِ الموجوداتِ على ما هيَ عليه ، بحسبِ الطاقةِ البشريةِ[1]. وقيلَ: هي خروجُ النفسِ الإنسانيةِ إلى كمالِها الممكنِ ، بحسبِ قوتِها النظريةِ و[العمليةِ] [2]. وموضوعُه : الموجودُ من حيثُ هو موجودٌ [3] .

وأما ما يتعلقُ بها من هذا العلمِ ، فاعلمْ أنَّ الحكماءَ حصرُوا الأعراضَ [4] في المقولاتِ التسعِ التي هي: الكمُّ ، والكيفُ ، والمضافُ ، والمتى ، والأينُ ،

---

(١) التعريفات ٩٦، جامع العلوم ٣٢/٢ .

(٢) في الأصل العلمية . والصواب ما أثبته ؛ لأن الحكمة العملية هي أحد أقسام الحكمة، وكذلك ورد في تعريف الحكمة .
نظر: التعريفات ٩٣/١، جامع العلوم ٣٣/٢، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١٢٧/١.

(٣) انظر : كشف الظنون ٦٧٦/١، أبجد العلوم ٣٧٦ .

(٤) في الأصل (الاعتراض)، ولعل الصواب ما أثبته، ووردت (الأعراض) في مقولات السجاعي . انظر الحاشية الكبرى ٥٣ .

والوضعُ، والملكُ، وأن يفعلَ، وأن ينفعلَ . وجعلوا الجواهرَ كلَّها مقولةً واحدةً، فصارت المقولاتُ عشرًا . ودليلُهم على ذلك الاستقراءُ الناقصُ ، ووجهُه أنَّ العرضَ إمَّا أن يقبلَ القسمةَ لذاتِه أولا، الأولُ: الكمُّ، والثاني: إمَّا أنْ يكونَ مفهومُه معقولاً بالنسبةِ للغيرِ، أم لا. الثاني: الكيفُ، والأولُ النسبةُ، وأقسامُها الستةُ [1] الباقيةُ [2] .

فإذا علمتَ ذلك فانظرْ لهذه الجملةِ ، هل يعتريَها شيءٌ من المقولاتِ، أم لا ؟ وهل هي من مقولةِ الجوهرِ، المعرَّفِ بأنَّه: ما قام بنفسِه، أو من قبيلِ العَرْضِ، فتكونُ صادقةً بالتسعِ التي هي: الكمُّ ، وهو ما يقبلُ القسمةَ لذاتِه. والثاني: الكيفُ، وهو غيرُ قابلٍ القسمةَ لذاتِه. والثالثُ: الأينُ ، وهو حصولُ الجسمِ في المكانِ. والرابع: المتى/ وهو كونُ الشيءِ في شيءٍ لا ينفك عنه. والخامس: ٩ / أ الوضعُ ، وهو هيئةٌ تعرضُ للشيء. والسادس: النسبةُ ، وهي شيءٌ لا يُتعقلُ وجودُه إلا بين أمرينِ . والسابع : الملكُ ، وهو هيئةٌ تعرضُ للشيءِ بسببِ ما أحيطَ به. والثامنُ: الفعلُ، وهو قبولُ التأثيرِ في الغيرِ. والتاسع : الانفعالُ، وهو تأثيرُ الشيء عن غيرِه.

فإذا علمتَ ذلكَ فاعلمْ أنَّ هذه الجملةَ مركبةٌ من فعلٍ واسمٍ ، فالفعلُ بالنظرِ للفظه من مقولةِ الكيفِ، وبالنظرِ للتأثيرِ في الغيرِ من مقولِة الوضعِ ، وكذا الاسم ، بالنظرِ لجوهرِه من مقولةِ الكيفِ ، وبالنظر لمدلولِه من مقولةِ الجوهرِ. وأما النسبةُ الواقعةُ بين الفعلِ والفاعلِ فهي من مقولةِ الإضافةِ ، وتحتمل غير ذلك.

(١) هكذا في الأصل، ولعل الصواب (السبعة) لأن المتبقي سبعة إذا أخرجنا الكم والكيف، وهي كذلك في مقولات السجاعي . انظر الحاشية الكبرى ٥٣ .

(٢) ورد هذا الكلام بنصه في مقولات السجاعي . انظر: الحاشية الكبرى ٥٢ .

مبحث النسبة بين الكلام والجملة [1] :

(ونسبتُها معَ الكلامِ عمومُها) الخ ... اعلمْ أنَّ هذه الجملةَ لا يخلوا ، إما أنْ تكونَ مباينةً للكلامِ ، أو مرادفةً له ، أو بينهما عمومٌ وخصوصٌ مطلقٌ ، أو من وجهٍ . وهل هي جملةٌ صغرى [2]، أو كبرى [3]، أو ذاتُ وجهين [4] ؟ وهل تركبتْ من فعلٍ وفاعلٍ، أو من مبتدأ وخبرٍ؟ وهل هي مفيدةٌ أو غيرُ مفيدةٍ؟

فالجواب: إما أنها تارةً تكونُ كلامًا، إنْ أفادتْ فائدةً يحسنُ السكوتُ عليها، وتارةً لا. ومن هذا يتخرجُ الجوابُ عن النسبةِ بينهما ، وهي العمومُ المطلقُ لعمومِها، أي: انفرادها في : إنْ قامَ زيدٌ مثلاً، واجتماعُهما في نحو: زيدٌ قائمٌ، وقامَ زيدٌ[5].

---

(١) (مبحث النسبة بين الكلام والجملة) كتبت في الهامش يسار الورقة .

(٢) هي الجملة المبنية على المبتدأ، كجملة : قام أبوه، في قولك : زيد قام أبوه . انظر: مغني اللبيب ٤٣٧/٢ .

(٣) هي الجملة الاسمية التي خبرها جملة . نحو : زيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم . مغني اللبيب ٤٣٧/٢ .

(٤) هذا من أقسام الجملة الكبرى، وهي تنقسم إلى قسمين : أحدهما ذات الوجهين : وهي اسمية الصدر فعلية العجز، نحو: زيد يقوم أبوه . والآخر: ذات الوجه : وهي اسمية الصدر والعجز، نحو: زيد أبوه قائم . انظر: مغني اللبيب ٤٤٠/٢.

(٥) لفظ المركب الاسنادي يكون مفيدا كقام زيد وغير مفيد نحو إنْ قام زيد، وأن غير المفيد يسمى جملة فقط وأن المفيد يسمى كلاما لوجود الفائدة ويسمى جملة لوجود التركيب الاسنادي . ونعني معشر النحاة بالمفيد حيث أطلقناه في بحث الكلام: ما يحسن من المتكلم السكوت عليه بحيث لا يصير السامع منتظرا لشيء آخر . وبين الجملة والكلام عموم وخصوص مطلق وذلك أن الجملة أعم من الكلام لصدقها بدونه وعدم صدقه بدونها فكل كلام جملة لوجود التركيب الاسنادي ولا ينعكس عكسا لغويا أي ليس كل جملة كلاما لأنه يعتبر فيه الإفادة بخلافها .موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ٢٩.

وقالَ الزمخشريُّ[١] بترادفِهما[٢]، وقالَ الرضيُّ[٣]: جملةُ [جواب][٤] الشرطِ كلامٌ[٥]./ والأولُ المعولُ عليه . وهي جملةٌ صغرى؛ لكونِها تقعُ خبرًا عن مبتدأ، سواءً كانَ الفاعلُ مضمرًا أو ظاهرًا . ٩ / ب

هذا ما يسرَه المولى الكريمُ بمنِّه وجزيلِ فضلِه العميمِ . والصلاةُ والسلامُ على سيدِ المرسلين ، وعلى آله وصحبِه أجمعين ، ولا حولَ ولا قوةَ إلا باللهِ العليِّ العظيمِ .

(١) أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي الزمخشري، من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب، ولد في (زمخشر) من قرى خوارزم فنسب إليها، ثم جاور في مكة فلقب بجار الله، من مصنفاته : تفسير الكشاف، وأساس البلاغة، والمفصل في النحو، والفائق في غريب الحديث وغير ذلك. وتوفي بالجرجانية «من قرى خوارزم» سنة ٥٨٣هـ .
انظر : انباه الرواة ٢٦٤/٣، وفيات الأعيان ٣٩٨/٤، إشارة التعيين ٣٤٥، البلغة ٢٢٠ .

(٢) أي: ترادف الجملة والكلام . انظر : المفصل ٦ .

(٣) محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، نجم الدين، عالم بالعربية، من أهل أستراباذ، من أعمال طبرستان، من تصانيفه: الوافية في شرح الكافية لابن الحاجب، وشرح مقدمة ابن الحاجب المسماة بالشافية في علم الصرف توفي سنة ٦٨٦هـ .
انظر ترجمته في : الأعلام للزركلي ٨٦/٦، معجم المؤلفين ١٨٣/٩ .

(٤) زيادة ؛ ليتوافق مع رأي الرضي، حيث إنه يرى أن الشرط جملة، وجواب الشرط كلام.

(٥) قال الرضي : (فجزاء الشرط وجواب القسم كلامان، بخلاف الجملة الشرطية). شرح شرح الرضي على الكافية ٣٣/١ .

فهرس المصادر والمراجع

١. أبجد العلوم لأبي الطيب محمد صديق خان القِنَّوجي (ت١٣٠٧هـ) دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٣هـ.

٢ـ الأساس في المنطق، وهو شرح مبسط لمتن إيساغوجي في علم المنطق للأبهري (ت٧٠٠هـ) للشيخ خالد الزاهدي. دار ابن حزم بيروت لبنان ، ط٤، ١٤٤٠هـ.

٣ـ الاستئناف النحوي ودوره في التركيب للدكتور/ مصطفى النحاس ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ج٦٥ ، ربيع الثاني ١٤٠٩هـ .

٤. الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات على ما أورده فيه مهذبًا لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت٣٧٩هـ) ، تحقيق: د/ حنا جميل حداد ، دار العلوم للطباعة والنشر الرياض ، ط١ ، ١٤٠٧هـ .

٥ـ إشارة التعيين وتراجم النحاة واللغويين لعبدالباقي بن عبدالمجيد اليماني (٧٤٣هـ) ، تحقيق: د/ عبدالمجيد دياب ، شركة الطباعة العربية السعودية، ط١ ، ١٤٠٦هـ .

٦ـ إعراب الجمل وأشباه الجمل للدكتور فخر الدين قباوة ، دار القلم العربي حلب سوريا، ١٤٠٩هـ .

٧. الأعلام، لخير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين بيروت لبنان، ط١٥ ، ٢٠٠٢م .

٨ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين علي بن يوسف القفطي (ت٦٢٤هـ)، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.

٩ـ الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم لإبراهيم بن محمد بن عربشاه عصام الدين الحنفي (ت٩٤٣هـ) ، تحقيق : عبدالحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان .

١٠ـ الإنصاف في مسائل الخلاف لكمال الدين أبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري النحوي (ت٥٧٧هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار إحياء التراث العربي .
١١. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية صيدا بيروت لبنان، ١٤١٥هـ .
١٢. الإيضاح في علوم البلاغة لجلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق (ت٧٣٩هـ)، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي ، دار الجيل بيروت ، ط٣ .
١٣ـ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع لمحمد بن علي الشوكاني اليمني (ت١٢٥٠هـ)، دار المعرفة بيروت .
١٤ـ البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي (٨١٧هـ)، تحقيق: محمد المصري، مجموعة إحياء التراث الاسلامي الكويت، ط١ ، ١٤٠٧هـ .
١٥. تجريد العلامة البناني على مختصر الإمام سعدالدين التفتازاني على متن التلخيص في علم المعاني لمصطفى بن محمد البناني (ت ١٢٣٧هـ) ، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر، ١٣١٢هـ .
١٦ـ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د/ حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ط١، ١٤١٨هـ .
١٧. التعريفات، للسيد شريف ابن أبي الحسن علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني (ت٨١٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية بيروت ،لبنان، ط٣، ٢٠٠٩م .
١٩. جامع العلوم في اصطلاحات الفنون للقاضي عبد رب النبي بن عبد رب الرسول الأحمد نكري، دار الكتب العلمية – لبنان/ بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ.

٢٠ـ حاشية البناني على شرح شمس الدين المحلي على متن جمع الجوامع لتاج الدين السبكي، دار الفكر للطباعة والنشر .
٢١ـ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لمحمد بن مصطفى الخضري (ت١٢١٣هـ)، ضبط : يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر بيروت لبنان، ١٤١٥هـ .
٢٢ـ حاشية الدسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني لمحمد بن عرفة الدسوقي (ت١٢٣٢هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي ، المكتبة العصرية، بيروت .
٢٣. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، لمحمد علي الصبان (ت١٢٠٦هـ)، دار إحياء الكتب العربية القاهرة .
٢٤ـ حاشية الصبان على شرح السَّلم للملوي، لمحمد علي الصبان (ت١٤٠٦هـ) ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ، ط٢ ، ١٣٥٧هـ .
٢٥. حاشية الصبان على شرح العصام على السمرقندية في علم البيان، لمحمد علي الصبان (ت١٤٠٦هـ) ، تحقيق: د/ هاشم محمد هاشم محمود، المكتبة الأزهرية للتراث بمصر، ٢٠١٨م.
٢٦. الحاشية الكبرى للشيخ حسن العطار على مقولات السيد البلدي، وحاشيتاه الكبرى والصغرى على شرح مقولات السجاعي ، للشيخ حسن بن محمد العطار (ت١٢٥٠هـ)، اعتنى به : خليل إبراهيم خليل ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط١ .
٢٧ـ حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية مصر، ط١ ، ١٣٨٧ هـ .
٢٨ـ رسالتان في علم المنطق : مقالة في ذكر الحدود للشيخ أبي الحسن الطبيب (ت٤٩٥هـ)، ورسالة في علم المنطق للشيخ قاسم الخاني

(ت١١٠٩هـ) ، تحقيق: د/ إلهام مصطفى محمد، دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة .
٢٩. الرسالة البيانية لمحمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ) ، تحقيق: د/ مهدي أسعد عرار، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٥م .
٣٠. رسالة متعلقة بـ (جاء زيد) تأليف السيد أحمد زيني دحلان (ت١٣٠٤هـ)، تحقيق: د/ عمر علي سليمان الباروني . نشرت في المجلة العلمية لكلية التربية جامعة مصراته ، ليبيا ، المجلد الأول – العدد العاشر ، مارس ٢٠١٨م .
٣١ـ الرسالة الكبرى في البسملة لمحمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ) ، تحقيق: فواز أحمد زمرلي وحبيب يحيى المير ، دار الكتاب العربي بيروت لبنان ، ١٤٢٨هـ .
٣٢. شذا العرف في فن الصرف لأحمد الحملاوي ، ضبطه ووضع تمارينه : د/ حسين بركات، مكتبة الرشد الرياض ، ط١ ، ١٤٣٣هـ .
٣٣. شذرات الذهب في أخبار من ذهب لعبد الحي بن أحمد العَكري الحنبلي (ت١٠٨٩هـ)، تحقيق/ محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.
٣٤. شرح الأشموني، لنور الدين بن محمد بن عيسى الأشموني (ت ٩٢٩هـ) تحقيق: د/ عبد الحميد السيد محمد عبدالحميد، المكتبة الأزهرية للتراث القاهرة.
٣٥ـ شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم بدر الدين بن محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد، دار الجيل بيروت.
٣٦ـ شرح ألفية ابن مالك، للحسن ابن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، دار مكتبة المعارف بيروت لبنان، ط١ ، ١٤٢٨هـ.

٣٧. شرح التسهيل، لابن مالك جمال الدين محمدبن عبدالله الجياني الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د/عبدالرحمن السيد ود/ محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ .
٣٨ـ شرح التصريح على التوضيح، لخالد بن عبدالله الأزهري (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية ، القاهرة.
٣٩. شرح الحدود النحوية لجلال الدين عبدالله بن أحمد الفاكهي (ت٩٧٢هـ)، تحقيق: د/ محمد الطيب الإبراهيم ، دار النفائس بيروت لبنان ، ط١، ١٤١٧هـ .
٤٠ـ شرح جمل الزجاجي، لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت ٦٩٩هـ)، تحقيق: د/ صاحب أبو جناح .
٤١ـ شرح الرسالة العضدية في علم الوضع لأبي القاسم بن أبي بكر الليثي السمرقندي (ت٩٠٧هـ) ، تحقيق : د/ محمد ذنون يونس فتحي ، دار الفتح عمان الاردن ، ط١، ١٤٣٧هـ .
٤٢. شرح الرضي على الكافية ، لرضي الدين محمد بن الحسين الإستراباذي (ت٦٨٨هـ)، من عمل: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس ، ١٣٩٨هـ .
٤٣ـ شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي (ت٦٨٦هـ) ، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ١٤٠٢هـ .
٤٤. شرح الكافية الشافية، لجمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: د/ عبدالمنعم أحمد هريري، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٢هـ .
٤٥ـ شرح اللمع لابن برهان العكبري (ت ٤٥٦هـ) ، تحقيق : د/ فائز فارس، السلسلة التراثية الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ .
٤٦ـ شرح المفصل، لموفق الدين بن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ)، دار عالم الكتب بيروت .

٤٧ـ شرح المقدمة الجزولية الكبير، لأبي عمر بن محمد الشلوبين (ت ٦٥٤هـ)، تحقيق: د/ تركي بن سهو العتيبي، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، ١٤١٤هـ .
٤٨. فهرس المكتبة الأزهرية ، مطبعة الأزهر ١٣٦٧هـ .
٤٩ـ الفهرست ، لمحمد بن إسحاق بن النديم (ت٤٣٨هـ)، اعتنى به وعلق عليه: إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت لبنان، بدون طبعة وتاريخ .
٥٠ـ الفوائد الضيائية، لنور الدين عبدالرحمن الجامي (ت ٨٩٨هـ)، تحقيق: د/ أسامة طاها الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية، ١٤٠٣هـ .
٥١. كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ) ، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ .
٥٢. الكناش في فنّي النحو والصرف ، لإسماعيل بن الأفضل الأيوي الشهير بصاحب حماة (ت٧٣٢هـ) ، تحقيق: د/ رياض بن حسن الحوام، المكتبة العصرية بيروت لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ.
٥٣ـ كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم لمحمد علي التهانوي (ت١١٥٨هـ)، تحقيق: د/ علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون بيروت لبنان، ط١، ١٩٩٦م.
٥٤ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبدالله القسطنطيني المعروف بحاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى بغداد، ١٩٤١م.
٥٥. اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: غازي مختار طليحات، دار الفكر المعاصر بيروت لبنان دار الفكر دمشق سوريا، ط١، ١٤١٦هـ .
٥٦. المبدع في التصريف، لأبي حيان النحوي الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د/عبدالحميد السيد طلب، مكتبة دار العروبة الكويت، ط١، ١٤٠٢هـ.

٥٧- المرتجل في شرح الجمل، لأبي محمد عبدالله بن أحمد المعروف بـ(ابن الخشاب) (ت٥٦٧هـ)، تحقيق: علي حيدر ، مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٣٩٢هـ .
٥٨- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، بدون طبعة وتاريخ .
٥٩- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية صيدا بيروت، ١٩٩٢م .
٦٠. المفصل، لأبي االقاسم الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، دار الجبل بيروت لبنان .
٦١- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، تحقيق: د/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، جامعة أم القرى مكة المكرمة ، ط١ ، ١٤٢٨هـ .
٦٢- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ) ، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بدون طبعة وتاريخ .
٦٣- الممتع في التصريف، لابن عصفور الأشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، دار المعرفة بيروت لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ .
٦٤. منهاج الأصول إلى علم الأصول لعبدالله بن عمر البيضاوي (ت٦٨٥هـ)، تحقيق: مصطفى شيخ مصطفى ، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، ط١، ٢٠٠٦م .
٦٥. المنهاج الواضح للبلاغة لحامد عوني ، المكتبة الأزهرية للتراث القاهرة .
٦٦. موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب لفريد جبر وآخرين ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت لبنان ، ط ١ ، ١٩٩٦م .
٦٧. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للشيخ خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ) ، تحقيق: محمد إبراهيم سليم ، مكتبة ابن سينا بالقاهرة .
٦٨. النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف بمصر، ط٥ .

٦٩ـ نزهة الطرف في علم الصرف، لأحمد بن محمد الميداني (ت ٥١٨هـ)، تحقيق: د/ يسرية محمد إبراهيم حسن، المكتبة الأزهرية للتراث ، ط١.
٧٠ـ نهاية الحكمة لمحمد حسين الطبطبائي ، مؤسسة النشر الإسلامي بقم إيران .
٧١ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ،ط١، ١٤١٨هـ.
٧٢ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس أحمد بن محمد بن خلكان (ت٦٨١هـ) ، تحقيق: د/ يوسف علي طويل ود/ مريم قاسم طويل، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط١، ١٤١٩هـ .